مجلة العلوم الإسلامية الدولية

INTERNATIONAL ISLAMIC SCIENCES JOURNAL

eISSN: 2600 7096

AN ACADEMIC QUARTERLY PEER-REVIEWED JOURNAL

مجلة علمية محكمة ، ربع سنوية

Vol : 8 Issue : 3 Year : 2024

المجلد: 8 العدد: 3 السنة: 2024

في هذا العدد:

- السُّنن الإلهيَّة في سورة يونس عليه السلام دراسة لبعض السُّنن وتنزيلها على الواقع والهدايات المستخلصة
  سلوي عبد الرحمن عبدالله العبد
- الانحراف الأخلاقي المتعلّق بالقلب وطرق علاجه في ضوء القرآن الكريم: دراسة موضوعية تحليلية
  أحمد سيد عبد الحافظ دسوقي ، عبد العالي باي زكوب
- حِكَم اقتران اسم الله (اللطيف) باسمه (الخبير) في السياق القرآني: دراسة موضوعية
  سامية عطية الله المعبدي
- الرواة المتكلم فيهم ممن وثقهم الحاكم وصحح أحاديثهم على شرط الشيخين أو أحدهما وما في معنى ذلك، من أول الكتاب حتى الحديث رقم (60):جمعا ودراسة
  أشرف صلاح علي علي ، أشرف زاهر
- أنماط الخطاب الشرعي في مواجهة الاستبداد السياسي– قسم القضاء والسياسة
  ابراهيم الحسون ، مجدي عبد العظيم
- المآخذ المنهجية والعلمية على كتاب التخريج للزنجاني: دراسة نقدية
  صالح سالم أحمد العمري ، عيسى ناصر السيد
- العنف في تربية الأبناء: دراسة مقارنة من منظور القيم الإسلامية والقيم التربوية الحديثة والاتفاقيات الدولية
  مني فاروق محمد أحمد موسي
- منهج الإمام القرضاوي في تجديد فقه الحدود (الرجم، الردة، شرب الخمر، تارك الصلاة: دراسة تحليلية
  حسن يوسف داري
- دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية في المجتمع
  محمود عبده البزيعي
- الحوار الإسلامي المسيحي وتطوّر علم اللاهوت: يوحنّا الدّمشقي نموذجا
  سحر ناصر اليامي
- المسائل العقدية المتعلقة ببعض أصناف أهل الكتاب سلما وحرب
  محمد نعيم خان بن أحمد شاه خان ، محمد السيد البساطي
- الحوار السياسي في منظور الإسلام: ضوابط التقويم وشروط الترشيد
  منيره جار الله المري
- المرأة في الشريعة الهندوسية من خلال قانون منو سمرتي
  علاء الدين محمد أسماعيل
- مفهوم ضبط النفس بين الثقافة الإسلامية والنظريات الغربية
  منى مجدي حريري
- منهج المفكر محمد عِمارة (1931–2020م) وأثره في معالجة الآخر في الإطار الإسلامي: دراسة تحليلية
  عامر علي النعيمي
- دعوى الاستغناء عن الدين أسبابه ودعائمه الفلسفية: دراسة نقدية
  محمد خير حسن محمد العمري
- تاريخ المشترك والمختلف الحضاري
  نوره محمد البريص المري
- موقف المخالفين من الصراط: دراسة نقدية
  حنان عطية الله المعبدي

تصدرها

PUBLISHED BY

كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية

FACULTY OF ISLAMIC SCIENCES

AL-MADINAH INTERNATIONAL UNIVERSITY

International Islamic Sciences Journal
Al-Madinah International University, Malaysia
Vol. 8, Issue. 3, September 2024
eISSN: 2600-7096
Submission date: 19\5\2024
Accepted date: 22\9\2024
Published date: 27\9\2024
Copyright © 2024 Muneera Jarallah Al-Marri

POLITICAL DIALOGUE FROM AN ISLAMIC PERSPECTIVE: STANDARDS FOR EVALUATION AND CONDITIONS FOR RATIONALIZATION

Muneera Jarallah Al-Marri
Master's Student in Religions and Dialogue of Civilizations at the College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University, Doha
muneera90909@hotmail.com

.

ABSTRACT

This research studies the political dialogue from an Islamic perspective, the controls for its evaluation and the conditions for its rationalization. Political dialogue in our current time is a very important dialogue; because the absence of this dialogue at the present time has caused many political problems, particularly in our Islamic countries that suffer from civil wars and external wars In the past when there was political dialogue and shura, the entire Islamic nation was united and very strong, and when it deserted shura and the people of power monopolized decision-making, Islamic civilization deteriorated and disintegrated, and injustice and tyranny spread in it, and Islamic civilization became a civilization subject to and imitating the West. Therefore, the research aimed to mention and explain the nature of political dialogue and the evidence of its legitimacy, and to analyze the role of political dialogue in the system of government in Islam, and to explain political dialogue with others, and to mention its dimensions, controls and areas, and to know the role of the most important Muslim scholars who worked and emphasized the necessity of benefiting from others. The researcher employs the historical analytical methodology. The research concluded that Islamic political dialogue is very important and must be implemented within Islamic countries first; because the strength of internal dialogue gives the state the strength to confront external dialogue, and the system of government which is based on shura in consolidation with the ruler is the best.

Keywords*: dialogue, political, shur.*

مجلة العلوم الإسلامية الدولية
جامعة المدينة العالمية، ماليزيا
المجلد 8، العدد 3، سبتمبر 2024
ردمد: 2600-7096
تاريخ التقديم: 19\5\2024:
تاريخ القبول: 2024/9/22:
تاريخ النشر:2024/9/27
حقوق النشر © 2024 منيرة جارالله المري

الحوار السياسي في منظور الإسلام: ضوابط التقويم وشروط الترشيد

منيرة جارالله المري
طالبة ماجستير أديان وحوار الحضارات في كلية الشريعة الدراسات الإسلامية، جامعة قطر، الدوحة

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة الحوار السياسي من المنظور الإسلامي، وضوابط تقويمه وشروط ترشيده، فالحوار السياسي في وقتنا الحالي حوار مهم جدًا؛ وذلك لأن غياب هذا الحوار في الوقت الحالي سبب العديد من المشاكل السياسية، خصوصًا في بلداننا الإسلامية التي تعاني من حروب أهلية بالإضافة إلى حروب خارجية؛ نتيجة لغياب هذا الحوار، ففي السابق عندما كان هناك حوار سياسي وشورى كانت الأمة الإسلامية بأكملها على يد واحدة وقوية جدًا، وعند ابتعادها عن الشورى وانفراد أصحاب السلطة باتخاذ القرارات، تدهورت الحضارة الإسلامية وتفككت وانتشر الظلم والاستبداد فيها، وأصبحت الحضارة الإسلامية حضارة خاضعة ومقلدة للغرب، لذلك استهدف البحث ذكر وتفسير ماهية الحوار السياسي وما دليل مشروعيته، بالإضافة إلى تحليل دور الحوار السياسي في نظام الحكم في الإسلام، وتفسير الحوار السياسي مع الآخر، وذكر أبعاده وضوابطه ومجالاته، بالإضافة إلى معرفة دور أهم العلماء المسلمين الذين عملوا وأكدوا على ضرورة الاستفادة من الأخر، موظفةً المنهج التاريخي التحليلي، وتوصل البحث إلى أن الحوار الإسلامي السياسي هو حوار مهم جدًا ويجب أن يبتدئ من داخل الدول الإسلامية أولًا؛ لأن قوة الحوار الداخلي يعطي الدولة قوة لمواجهة الحوار الخارجي، كما أن نظام الحكم القائم على الشورى والإمامة هو النظام الأمثل في الحكم.

الكلمات المفتاحية: الحوار، السياسي، الشورى.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى جميع الأنبياء السابقين، أما بعد...

يعتبر الحوار السياسي محور حديث العالم اليوم؛ نتيجة لما يتعرض له العالم من مشاكل سياسية عديدة، التي يكون سببها الأول غياب الحوار السياسي، خصوصًا في الدول الإسلامية التي تعاني من التفكك الداخلي، ففي السابق كانت الأمة الإسلامية بأكملها على كلمة واحدة وكانت متقدمة ومزدهرة جدًا؛ لأنها كانت مهتمة بالحوار السياسي الذي عرف في إطار "الشورى"، وعندما ابتعدت عنها انتشر الظلم والاستبداد والطغيان، بالإضافة إلى تفكك الدول الإسلامية، فأصبحت الحضارة الإسلامية حضارة مقلدة ومنعزلة على نفسها، وخاضعة للغرب خضوعًا مريعًا، فمن خلال هذا البحث سنعرِّف حقيقة الحوار السياسي في المنظور الإسلامي، وكيف يكون مع الآخر، وما هي شروطه وأبعاده ومجالاته؛ من أجل الاستفادة منه واستثماره في تبادل المصالح والمنافع كي يحقق التقدم والتطور، بالإضافة إلى تلافي الخضوع للغرب.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية دراسة الحوار السياسي في المنظور الإسلامي؛ من أجل فهمه فهمًا صحيحًا؛ حتى نستطيع التفريق بين الحوار السياسي الهادف والحوار السياسي الذي يكون مضمونه خضوعًا واستسلامًا، كما إن الخوض في الحوار السياسي يساعدنا في حل المشاكل السياسية في الوقت الراهن، ويحقق تبادل المنفعة والمصالح؛ سواء كان بين المجتمع الواحد أو بين مختلف الدول، وعليه تبرز أهمية البحث في:

- التعّرف على ماهية الحوار السياسي ومشروعيته.
- الكشف عن دور الحوار السياسي في نظام الحكم في الإسلام.
- معرفة أصول الحوار السياسي الإسلامي مع الآخر.
- التعريف بدور الأستاذ المودودي في الاستفادة من الآخر.

مشكلة البحث:

إن ما يتعرض له العالم الإسلامي اليوم من معاناة كبيرة من التسلط والظلم والاستبداد السياسي، دفع الباحثة إلى دراسة أسباب هذه المعاناة، وكيف يمكن تجاوزها، وتحقيق التنمية والازدهار لصالح الأمة الإسلامية، خصوصًا وإن الدراسات السابقة اهتمت بدراسة منهج الحوار الإسلامي وذكر أهمية الشورى، وقامت بدراسة الحوار السياسي الإسلامي من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية، وكيفية حكم الرسول صلى الله وعليه وسلم

الذي كان قائمًا على الشورى، بالإضافة إلى ذكر ضرورة وجود الشورى في نظام الحكم الإسلامي، ولذلك؛ فإن المشكلة الرئيسية التي تحول دون ازدهار الأمة، تكمن في غياب الحوار السياسي الذي تسبب في العديد من المشاكل، ومن هذا المنطلق طرحت الباحثة عدة أسئلة، وهي:

أسئلة البحث:

- ما الحوار السياسي وما دليل مشروعيته؟
- ما دور الحوار السياسي في نظام الحكم في الإسلام؟
- ما الحوار السياسي مع الآخر وما أبعاده وضوابطه ومجالاته؟
- ما موقف الأستاذ المودودي من الاستفادة من الآخر؟

أهداف البحث:

- ذكر وتفسير ماهية الحوار السياسي وما دليل مشروعيته.
- تحليل دور الحوار السياسي في نظام الحكم في الاسلام.
- تفسير الحوار السياسي مع الآخر، وذكر أبعاده وضوابطه ومجالاته.
- معرفة دور الأستاذ المودودي الذي أكد الحوار وعلى ضرورة الاستفادة من الأخر.

منهج البحث:

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج التاريخي التحليلي؛ إذ يقوم الباحث بدراسة الحوار السياسي في المنظور الإسلامي دراسة تاريخية من خلال ذكر بعض النماذج والحوارات التاريخية، بالإضافة إلى تحليلها.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث عن الدراسات السابقة التي تناولت موضوعًا يقترب من موضوعنا، وصل الباحث إلى أربع دراسات:

- **حسن، محمد خليفة. الحوار منهجًا وثقافةً، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط١، ٢٠٠٨م**، هدفت هذه الدراسة على توضيح قيمة الحوار لدى المسلمين ومكانته، فذكرت هذه الدراسة منهجية الحوار ومشروعيته "في الكتاب والسنة وفي طبيعة الإسلام وحضارته"، بالإضافة إلى أنواع الحوار حيث أن الحوار ينقسم إلى قسمين حوار داخلي الهدف منه بناء الذات، وحوار خارجي من أجل بناء

المشترك الانساني والتعايش مع الآخر، كما ذكرت "الإسلام بين الحوار والمواجهة ونظرية صدام الحضارات"، بالإضافة إلى ذكر الطرق والوسائل التي تساعد من بناء ثقافة الحوار، وذكر ثمرات الحوار في مجالات متعددة كالدعوة والتربية والثقافة والإعلام.

- **الشريف، رحاب عبد الرحمن. منهج الحوار السياسي في الإسلام: دراسة نموذجية لمنهج الحوار في دولة الرسول صلى الله عليه وسلم، إشراف: زكريا بشير إمام، رسالة ماجستير، السودان: جامعة أم درمان الإسلامية،** تشتمل هذه الدراسة على "مدلول الحوار"، و"الأصول النظرية للحوار في الإسلام"، بالإضافة إلى "منهج الحوار في القرآن الكريم" ودراسة نماذج منه، ودراسة "منهج الحوار السياسي في دولة النبي صلى الله عليه وسلم"، وفي الفصل الأخير ركزت على المرتكزات المنهجية للحوار في الإسلام، ونلاحظ أن هذه الدراسة قامت بتقديم دراسة تاريخية تحليله ومقارنة حيث ذكرت نماذج من الحوار من القرآن الكريم والسنة النبوية، وذكرت حال العرب قبل الإسلام وبعده في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وذكرت أهم الآداب العامة للحوار في الإسلام وذكر أهم معوقاته.

- **عبد الخالق، عبد الرحمن. الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م،** تذكر هذه الدراسة "مدخل إلى الشورى، وذكر "الفروق الأساسية بين الإمامة العامة والجماعات الخاصة"، بالإضافة إلى مبدأ الشورى ومرونته في التطبيق، وذكر مجالات الشورى، وطرق معرفة أهل الشورى، وكيفية الوصول إلى الرأي الأخير في الشورى، وهذه الدراسة ذكرت بشكل مفصل أهمية الشورى في المجتمعات الإسلامية.

1. **معميش، عز الدين. الشورى بين النص والتاريخ، إسلامية المعرفة٢٠١٦م، ع٨٣، ص١٢-٥٠،** تقوم هذه الدراسة بالبحث عن مفهوم الشورى عبر التاريخ ابتداءً من النصل الأصل، وتبين مختلف الآراء والنظريات التي استوعبها الفكر الإسلامي، ممارسة ونظرًا في عدة مراحل مختلفة، وقامت بإبراز الجوانب التي تفردت بها مؤسسات الشورى التي تستحق منا أن نفتخر بها ونفاخر بها العالم.

المبحث الأول: ماهية الحوار السياسي ومشروعيته:

المطلب الأول: ماهية الحوار السياسي:

يتكون الحوار السياسي من كلمتين مركبتين "الحوار" و"السياسي":

لقد ذكر زين الدين الرازي في كتابه مختار الصحاح بأن الحوار لغة هو مأخوذ من جذر حور ويعني ذلك "حَارَ رَجَعَ"[1]، وإن المحاورة هي: "المجاوبة والتحاور والتجاوب"[2]، أما السياسة لغة فلقد ذكرها ابن المنظور في لسان العرب بأنها مأخوذة من مصدر ساس ويسوس، و"سوس: الرئاسة، ويقال ساسوهم سوسًا، وإذا اساسوه قيل: سوسوه وأساسوه، وساس الأمر سياسة: قام به" [3]، والسياسة: القيام على شيء ما يصلحه، والسياسة هي فعل السائس" [4].

ولقد عرّف أحمد الدجاني الحوار السياسي بأنه "مصطلح يدل على وجود طرفين حرا الإرادة اتفقت ارادتهما السياسية المشتركة على إقامة شكل من أشكال الاتصال يتبادلان فيه الحديث حول ما يمكن لهما أن يتعاونا معًا لتحقيقه تعبيرًا عن مصالحهما المشتركة، فيحققا من خلال الحوار فهمًا متبادلًا ويتوصلا لتحديد مجالات العمل المشترك"[5].

2. **وعلى ذلك فإن الحوار السياسي يكون حوار بين طرفين أو أكثر، ويكونا جميع الأطراف متكافئين في القوة، والهدف من الحوار هو الاتفاق على موضوع سياسي مشترك بينهما؛ مما يحقق لهما ذلك من منفعة وتبادل المصالح السياسية المشتركة بينهما، كما إن الحوار السياسي من الممكن أن يكون هدفه تقارب وجهات النظر وحل الخلاف في مشكلة ما، دون تنازل أو تفاوض يجعل القوة لأحد الأطراف.**

---

1 الرازي، زين الدين. مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ، ص٨٤.

2 المرجع نفسه، ص٨٤.

3 ابن المنظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، ص٢١٤٩.

4 نفس المرجع: ص٢١٤٩.

5 الدجاني، أحمد صدقي. **الحوار العربي الأوروبي ووجهة نظر عربية ووثائق**، ص٦٨.

المطلب الثاني: مشروعية الحوار السياسي:

مشروعية الحوار السياسي:

لقد أكد القرآن الكريم على الحوار وجعله وسيلة من وسائل الدعوة التي تقوم على أساس الاقتناع العقلي، والتعارف الأساسي بين البشر، خصوصًا وإن القرآن الكريم أكد على "وحدة الأصل الإنساني" وجعل أيضًا اختلاف البشر سنة من السنن الطبيعية، والتعارف وسيلة لتقارب البشر وتذكيرهم بأن أصلهم واحد [1]، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾(الحجرات: ١٣)، وإن الدين الإسلامي يتميز بالوسطية فالوسطية هي النظام الكوني والمنهج الرباني وسنة الله في خلقه، والوسطية متساجمة مع فطرة الإنسانية البريئة والبسيطة والصادقة، فالوسطية التي جاء بها الإسلام للأمة وللإنسانية في كل مكان وزمان هي كلها خير؛ لأنها صادقة وتنفي الغلو والتطرف، ونظرًا لأن الدين الإسلامي دين وسط ويشمل جميع نواحي الحياة فهو يحث على الحوار، والحوار في الإسلام هو من مبادئ الشرع الحنيف، كما في قوله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ٦٤﴾ (آل عمران: ٦٤)، وهذه الآية تحث وتدعوا إلى الحوار الراقي والهادف [2].

ويجب أن يتناول الحوار جميع المواضيع التي تحقق مصلحة الفرد والمجتمع، وإن كل ما يحقق المصلحة ويعود بالنفع للمجتمع الإسلامي يجب أن يكون موضوعًا للحوار، بالإضافة إلى أنه يجب أن يتناول جميع القضايا والموضوعات التي ترتبط بجميع نواحي الحياة: الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها، ويستجيب لجميع الحاجات الضرورية التي تحتاجها طبيعة العلاقات الثنائية والمنفعة المتبادلة، فموضوعات الحوار تشمل جميع نواحي الحياة؛ لأن الهدف منها هي الوصول إلى الحقيقة وتحقيق الأهداف التي تحقق المنفعة للجميع [3]، ويعتبر الحوار الداخلي هو أولى خطوات الحوار؛ لأنه يقوي نسيج المجتمع الوطني الداخلي للأمة الإسلامية، ويجعل المجتمع ذو قدرة على مواجهة العالم المحيط به، فلا يمكن أن يستطيع المجتمع الوطني الإسلامي أن ينجح في حواره الخارجي مالم ينجح في حواره الوطني، والحوار كما ذكرنا من قبل يجب أن يكون حوارًا شاملًا،

---

1 ينظر: حسن، محمد خليفة. الحوار منهجًا وثقافةً، ص٦٧.

2 ينظر: التويجري، عبد العزيز بن عثمان. وسطية الإسلام وسماحته ودعوته للحوار، ص١٠و١٧.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص٢١و٢٢.

ويجلب النفع في جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وغيرها.. [1]، ولا فرق بين الحوار داخل الدولة أي الحوار الداخلي مع المتطرفين أو الحوار الخارجي، سواء كان هذا الحوار بين المسلمين أو غيرهم من الشعوب الأخرى من غير المسلمين، وإن الحوار أجدى على المسلمين وحضارتهم من الانغلاق والانعزال؛ لأنه يحقق المصلحة الإسلامية [2].

ولقد حرصت الشريعة الإسلامية على حوار التعامل، وهو الحوار البعيد عن المعتقد والدين وتفرضه السياسة الشرعية، وتملي عليها طبيعة التعايش بين البشر؛ التي تحكم عليها الجوار والمصالح المتبادلة، وظهر هذا النوع من الحوار منذ بداية الدولة الإسلامية في المدينة المنورة عندما عقد الرسول صلى الله عليه وسلم عهدًا مع اليهود، بالإضافة إلى أنه أبرم صلح الحديبية مع كفار قريش، ولقد أحتوى الفقه الإسلامي بمختلف مذاهبه تراثًا كبيرًا في مجال العلاقات الدولية، الذي بين للمسلمين أصول التعامل مع جميع البشر، ويركز هذا الحوار على اتفاق المتحاورون على النقاط المشتركة، ويكون هدفهم تعميق وتكاتف النقاط المشتركة، وعادة ما تصطبغ هذه الحوارات بالصبغة المصلحية أو الأخلاقية، مثل: الحوار حول السلام العالمي، ومكافحة الشذوذ وقضايا التفكك الأسري والانحلال الأخلاقي [3].

والأصل في علاقة المسلمين مع غيرهم هو السلم وليس الحرب، فالإسلام هو دين السلام وعندما أقر الحرب فهو أقرها على المعتدي؛ من أجل ردع العدوان عن بلاد المسلمين، بالإضافة إلى رفع الظلم والعدوان عن المستضعفين [4]، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾ (البقرة: ١٩٠) ، كما أن الله سبحانه وتعالى كان يحث النبي صلى الله عليه وسلم على قبول دعوة السلم من الأعداء؛ لأن في تلك الدعوة خير وأمان وعافية، حتى وإن كان عند الأعداء نية غدر فيجب أن يقبل السلم؛ لأن الله سبحانه وتعالى ناصره وناصر المؤمنين [5]، كما في قوله تعالى: ﴿۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ٦١ وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٢﴾ (الأنفال: ٦١-٦٢).

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص٢٣.

2 ينظر: الزحيلي، وهبة. قضايا الفقه والفكر المعاصر، ص٥٧٣.

3 ينظر: السقار، محمد بن محمود. الحوار مع أتباع الأديان "مشروعيته وآدابه"، ص٣١ و٣٢.

4 ينظر: المرجع نفسه، ص٥٥٩.

5 ينظر: الخطيب، عبد الكريم يونس. التفسير القرآني للقرآن، القاهرة: دار الفكر العربي، ج٥، ص٦٥٠ و٦٥١.

من مميزات الدين الإسلامي أيضًا بأن الأمان جائز وينعقد سواء كان عن طريق لفظًا أو إشارةً أو عرفًا؛ سواء كان هذا الأمان قوي أو ضعيف؛ من أجل حقن الدماء [1]، ومن الأمثلة على ذلك، ورد في المرداوي في الإنصاف: "(ومن قال لكافر: قف، أو ألق سلاحك. فقد أمنه) . وكذا قوله "قم" وهذا المذهب. وعليه الأصحاب. وقال المصنف: يحتمل أن لا يكون أمانا، إلا أن يريد به ذلك. فهو على هذا كناية .لكن إن اعتقده الكافر أمانا :رد إلى مأمنه وجوبا. ولم يجز قتله. وكذا حكم نظائره .قال الإمام أحمد :إذا أشير إليه بشيء غير الأمان، فظنه .أمانا :فهو أمان .وكل شيء يرى العلج أنه أمان :فهو أمان .وقال :إذا اشتراه ليقتله، فلا يقتله. لأنه إذا اشتراه فقد أمنه .قال الشيخ تقي الدين :فهذا يقتضي انعقاده بما يعتقده العلج، وإن لم يقصده المسلم. ولا صدر منه ما يدل عليه". [2].

ولهذا" فإن الحوار السياسي جزء من أجزاء الحوار العام؛ فلذلك إن الحوار السياسي في منظور الإسلام جائز شرعًا؛ فالدين الإسلامي دين وسطي ودين سلم ويحث على التعاون والحوار بين مختلف البشرية، وإن الحوار قائمٌ حتى في ساحة المعارك، ولكن الحوار السياسي يجب أن يكون بشرط تكافئ الأطراف؛ فلا يكون فيه خضوع لأحد الأطراف، ويجب أن يكون هدفه الأول هو تقارب وجهات النظر وتحقيق المصالح وتبادل المنفعة وليس التفاوض والتنازل، بالإضافة إلى أن الحوار السياسي يجب أن يكون قائمًا من الداخل، خصوصًا في الدول التي تتعدد فيها الأحزاب السياسية ويوجد بها العديد من المشاكل السياسية؛ لأن الدولة إذا أصبحت تعاني من مشاكل سياسية داخلية فإن حوارها السياسي الخارجي سيفشل لا محالة، لأن قوة الحوار الداخلي في الدولة يعطي للحوار السياسي الخارجي قوة نتيجة لتماسك الدولة واطيافها المختلفة من الداخل، بالإضافة إلى أن الأمة الإسلامية يجب عليها أن تقيم حوار سياسي فيما بينها حتى تستطيع الحوار مع الأمم والدول الأخرى.

---

1 ينظر: خيتي، عماد الدين. جهاد لا إفساد ـــ٣ـــ، ٢٠١٥/١٢/٣٠، http://islamsyria.com/index.php?/site/show_articles/7664

2 المرداوي، علاء الدين أبو الحسن، الإنصاف من معرفة الراجح من الخلاف، ج٤، ص٢٠٥.

المبحث الثاني: دور الحوار السياسي في نظام الحكم في الإسلام:

المطلب الأول: نظام الحكم في الإسلام:

إن الدين الإسلامي جاء مؤسِّسًا للنظام السياسي، وهو الذي صافه وفصّل مبادئه، ولقد اتفق العلماء على أن الحكم له شرعية ترتبط بالتزام الحكومة، فإذا انحرفت الحكومة عن الشرعية تفقد شرعيتها، وإن النظام السياسي الإسلامي يتميز عن غيره من الأنظمة؛ بأنه له العديد من الأسس التي يقوم عليها، وهي: السيادة الشرعية، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ (الأحزاب: ٣٦) ، كما أن مبدأ السيادة الشرعية لا يصادر حق الحكومة بالتنظيم؛ لأن النصوص الشرعية ليست بكثيرة ومحدودة، وهناك العديد من الحوادث والأمور التي يجب على الحكومة أن تنظمها بشرط ألا تخالف الشريعة، ومثال على ذلك: وضع الخليفة عمر بن الخطاب دواوين للجيوش، بالإضافة إلى العدل الذي هو أمر رباني، كما في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ (النحل: ٩٠) [1].

كما أن ما يميز النظام السياسي الإسلامي؛ هو الشورى، كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ (آل عمران: ١٥٩)، و﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾﴾ (الشورى: ٣٨)، فالرسول صلى الله عليه وسلم على الرغم من أنه المعصوم إلّا أنه كان يشاور أصحابه، كما أنه في النظام السياسي الإسلامي لا يمكن إعطاء الحاكم حقوق لم يشرعها الله سبحانه، ولا يُلقي على المحكوم واجبات لم يحللها الشرع، بالإضافة إلى أن الحاكم في الإسلام وكيل عن الأمة وخليفة رسول الله فقط، وليس مفوّضًا عن الله سبحانه وتعالى [2].

وكان النظام السياسي في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم قائمًا على الشورى، فالله سبحانه وتعالى أمره بأن يشاور أصحابه، في قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾﴾ (آل عمران: ١٥٩) على الرغم من أنه يأتيه وحي من السماء يعرفه بما سيحدث؛

---

1 ينظر: السامرائي، نعمان عبد الرزاق. النظام السياسي في الإسلام، ص١٤-١٦.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص١٦و١٧.

من أجل أن يقتدوا به الناس من بعده، وأن يتشاوروا فيما بينهم في النوازل والأمور التي تأتيهم[1]، والحكم في الإسلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قام على:

أولاً: الخلافة (الإمامة):

والخلافة كما عرفها ابن خلدون، هي: "حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرهم" [2]، أما مفهوم الخلافة عند الماوردي فلقد جعلها مرادفة لمفهوم الإمامة، وهي: "الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا" [3]، والإمامة لديها العديد من الشروط وهي:

3. **الإسلام:** لأن مهمة الإمام هو "حراسة الدين وحماية المصالح"، وحراسة الدين تكون عن طريق تطبيق أحكام الدين وتنفيذ أوامر الله سبحانه وتعالى، وحماية المصالح تكون عن طريق تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، فلذلك يجب أم يكون الإمام مسلم ومؤمنًا بأحكام الإسلام؛ لكِ يخلص في الحكم، ويطبق الأحكام تطبيقًا صحيحًا، والدليل على أن الإمام يجب أن يكون مسلمًا، قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ (النساء: 59) [4].
4. **الذكورة:** لأن طبيعة المرأة التي فطرت عليها تخالف مهمة الولاية والرئاسة، فالولاية لا تصلح لها لما تحمله من متاعب، مثل: قيادة الجيوش، وضبط الأعصاب، والعمل المستمر، بالإضافة إلى مخالطة الرجال وتحمل العديد من المسؤوليات، والقائلين بالذكورة يستندون في قولهم على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة" [5].
5. **العدالة:** فعلى الإمام أن يبتعد عن المعاصي والأعمال الرذيلة، وأن يتمسك بالمروءة والأمانة والتقوى والصلاح؛ لأن الإمام إذا أخذ يمارس المعاصي وابتعد عن الأمانة والتقوى والصلاح؛ سيفقد ثقة الناس به، وطاعتهم له، وسيقتدون به؛ مما سيؤدي ذلك إلى فساد الدولة والأمة [6].

---

1 ينظر: الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، م٢، ص٣٥٤.

2 ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون، تقديم: البروفسور يوهان كريستوف بيرغل، ص٢١٨.

3 الماوردي، أبو الحسن بن علي بن محمد. الأحكام السلطانية، تحقيق: أحمد جاد، ص١٥.

4 ينظر: البكار، عبد القادر محمود. النظام السياسي في الإسلام، ص159.

5 ينظر: المرجع نفسه، ص160.

6 ينظر: المرجع نفسه، ص160.

6. **العلم:** لأن الإمام يجب أن ينفذ ويطبق أحكام الله سبحانه وتعالى، فعلى الإمام أن يكون عالمًا بالقرآن الكريم والسنة النبوية والفقه والأصول واللغة، وأن يكون قادرًا على الاجتهاد والترجيح [1].
7. **الكفاية:** أن يكون الإمام قادرًا على أن يوجه الناس ويقودهم، ولدية الجرأة على اقتحام الحروب، بالإضافة إلى معرفة أحوال الناس والتمكن من الإدارة والسياسة؛ حتى يكون قادرًا على أداء واجباته في تدبير المصالح وحماية الدين [2].
8. **سلامة الحواس وسلامة الأعضاء:** سلامة الحواس تعني أن الإمام يجب أن يكون سليم السمع والبصر واللسان، فلا يكون أعمى أو أخرس أو أصم، أما سلامة الأعضاء تعني أن الإمام يجب أن يكون سليم من أي نقص في التفكير والتصرف والحركة، مثل: سلامة العقل وفقد الرجلين واليدين [3].
9. **إمامة المفضول:** إن الأمة يجب عليها أن تختار أفضل الناس وتجعله إمامًا لها، وإن المقدم في الخلافة هو الذي تتوفر فيه الشروط الأفضل، ولكن إذا اختارت الأمة المفضول أي من توافرت فيه الشروط، ولكن هناك من استكمل الشروط بشكل أفضل منه، فإمامة المفضول صحيحة [4].

إن الإمام وظيفته الأساسية هو الحفاظ على الدين وتطبيقه، بالإضافة إلى سياسة الدنيا؛ فيجب أن يحافظ على جميع أمور امته، ويحرص على ألا يظلم عنده أحدًا، وأن يستشيرهم في جميع الأمور التي تخصهم ولا يتفرد برأيه، فإن الشورى والأخذ بمشورة أهل الشورى يتحقق فيها الأمن والعدالة، ويساعد في الاختيار والأخذ بالرأي الصحيح في جميع القضايا والأمور.

ثانيًا: الشورى:

إن نظام الحكم في الإسلام كان قائماً على الشورى التي تعرف ب "اشتراك مجموعة من الناس في الاجتهاد للتوصل إلى ما يرضي الله في الأمور التي تعرض للمسلمين ويطلبون حلها، فإن أقرب الناس إلى الحق في ذلك هم الذين يتجودون لله عز وجل ويقولون الحق ولا يخافون في الله لومة لائم"[5]، والشورى تكون في

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص160.
2 ينظر: المرجع نفسه، ص161.
3 ينظر: المرجع نفسه، ص161.
4 ينظر: المرجع نفسه، ص165.
5 عبد الخالق، عبد الرحمن. الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي، ص٢١.

المعاملات التي الأصل فيها الإباحة مع الالتزام بحدود الله سبحانه وتعالى، ولقد وضعها لنا الله سبحانه وتعالى من أجل أن ننظم بها شؤون حياتنا الدنيوية بشكل كامل، بالإضافة إلى شؤون حياتنا الدينية [1].

فإذا كانت الأمة تسعى للنمو والرقي يجب أن تأخذ مبدأ الشورى، وعلى الإمام أو الحاكم أن لا يتخذ رأيًا دون استشارة "أهل الشورى"، خصوصًا في الأمور التي تتعلق بتولية الحاكم الكفء وعزلة ونصحه عند الميل والانحراف، بالإضافة إلى تنظيم الأمور المالية بما في ذلك راتب الإمام الذي لا يعينه إلا "أهل الشورى"، كما أنهم يقومون ببحث الأوليات في أمور تطبيق حكم الإسلام، بالإضافة إلى تخطيط سياسة الأمة الخارجية خصوصًا فيما يتعلق بالحرب والسلم، وأخيرًا استشارة الحاكم لهم من أجل الوصول إلى الحكم الشرعي في الأمور التي تخص القضايا الجديدة والمعاملات الحادثة[2]، ويتجلى دور أهل الحل والعقد "أهل الشورى" فيما يلي:

1 – دور أهل الحل والعقد "أهل الشورى":

لقد ظهر مصطلح أهل الحل والعقد بعد عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وكانوا أهل الحل والعقد من بين الصحابة، ولقد كان كلًا من أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما يلجؤون إلى الشورى حتى في مجال القضاء، فكانوا في القضايا التي لا يوجد فيها حكمًا من القرآن أو السنة النبوية يجمعون عددًا من أخيار الناس وهم أهل الشورى ويستشيرونهم، فإذا اتفقوا في رأيهم على أمر يقضى به، وكانوا أهل الحل والعقد في تراثنا الفقهي هم "أهل الاختيار" أو "أهل الشورى" و"يرجع إليهم الخلفاء في أمور المسلمين، ويلتزمون فيها برأيهم، وأن لهم حق اختيار الخليفة وعزله" ويكونون هم الرؤساء والعلماء ووجوه الناس، وجماعة أهل الشورى وأهل الحل والعقد في المجتمع الإسلامي، هم الذي يرجع لهم الخلفاء الراشدين؛ من أجل مشاورتهم في الأمور المهمة، فلا يتخذون الرأي بأنفسهم وينفردون به، بالإضافة إلى أنه لا يؤثر في صحتها إذا تم انتخابهم بصورة تلقائية لثقة الناس بهم وبأهليتهم وإخلاصهم، أو كان عن طريق الانتخاب الذي يعرفه الناس في هذا الوقت [3]، ومن شروط أهل الحل والعقد:

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٢و٤٤.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص٨٦و٨٧.

3ينظر: العشماوي، عبد الوهاب. في الفقه السياسي الإسلامي، ص٧٩و٨٠و٨١.

أ- **القوة العضوية:** وهي قوة البدن وسلامته من كل ما يعوق صحته ويؤثر في نهوضه وقيامه بمتطلبات الدور المناط له، أي ألا تكون له إصابة أو مرض يعيقه عن إقامة وظيفته [1].

ب- **القوة العلمية:** وتشمل "العلم بمعنى الكفاية الفنية" وهي تعني أن يكون ذو خبره فنيه بطبيعة الدور المطلوب منه، وأن يكون لكل ولاية بحسبها؛ فمثلًا: في إمارة الحرب تكون الكفاية فيها للخبرة بفنون الحرب والقتال، وغيرها.. [2]، وتشمل أيضًا "العلم بالأحكام الشرعية": إن الإسلام دين عقائدي والعقيدة هي أساس الشرعية، فلذلك يجب أن يكون كل بناء من أبنية نظام الحكم على مستوى عالي من العلم ومعرفة بالأحكام الإسلامية؛ من أجل تحقيق شرعية العمل [3].

ت- **الأمانة:** وهو الجانب الأخلاقي الذي بفضله يستشعر الشخص مسؤوليته أمام الله سبحانه وتعالى، فالإنسان حتى إذا فلت من مراقبة الناس فهو لا يفلت من مراقبة الله سبحانه له، وهذا ما يجعل لدى أهل الحل والعقد ضمير ديني حي ووجدان أخلاقي، يجعلهم يحرصون على الصلاح في جميع أعمالهم [4].

ث- **الإسلام:** إن الإسلام شرط أساسي لأهل الحل والعقد، فلا يجوز أن يكون من هو غير مسلم أميرًا أو سلطانًا أو قاضيًا على المسلمين، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾ ﴾ (النساء: ١٤١)، وقوله تعالى أيضًا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمۡ لَا يَأۡلُونَكُمۡ خَبَالٗا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمۡ قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾ (آل عمران: ١١٨)، وفي هذه الآية منع صريح من اتخاذ من هم من غير المسلمين بطانة للمسلمين [5].

ج- **العقل والبلوغ:** لأن أصحاب أهل الحل والعقد يجب عليهم أن يدركوا ويفهموا الأمور، حتى يستطيعوا أن يقوموا بأمور ومصالح الأمة، وهذا الشيء لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أصبح الإنسان مكلفًا؛ أي أن يكون كامل الأهلية، فالعقل هو الفهم والإدراك، وشرط من شروط الإنسان المكلف،

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص١٣٨.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص ١٣٨و١٣٩.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص١٣٩.

4 ينظر: المرجع نفسه، ص١٤١.

5 ينظر: المرجع نفسه، ص١٤٨.

والبلوغ مقترن بكمال العقل، فالصبي لا يمكن أن يكون فاهمًا مثل فهم كامل العقل، بالإضافة إلى أنه غير مكلف حتى يبلغ [1].

ويتكون أهل الحل والعقد من عدة طبقات ومجالس متخصصة في المسائل، وهي:

- **مجلس أهل الإمامة:** "هو المجلس الأعلى في طبقات أهل الحل والعقد، ومهمته الرئيسية اختيار الخليفة أو الإمام، والإدلاء بالمشورة في القضايا الكبرى (المصيرية)، وأعضاء هذا المجلس هم صفوة الصفوة ووجهاء الأمة"[2].
- **أهل الاختيار:** "هم الذين يرجع إليهم الخلفاء في أمور المسلمين، ويلتزمون بآرائهم، ولهم الحق في اختيار الخليفة وعزله، ويمثل هذه الهيئة العلماء والوجهاء"[3].
- **أهل الحسبة:** "هم الذين توكل إليهم مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والذين يمثلون هيئة استشارية غير ملزمة، مسؤوليتها الرئيسية متابعة تنفيذ الأحكام المتعلقة بالحكام والمحكومين، ويمكن تسميتها بمجلس أهل النصيحة"[4].

ومما نستخلصه أن نظام الحكم السياسي الإسلامي يقوم على الشورى التي هي في الأصل عبارة عن استشارة مجموعة من الناس الكفء "أهل الحل والعقد"، الذين يثقون فيهم عامة الأمة وقام بتعيينهم الأمة، وهؤلاء الناس يقومون بإصدار القرارات بعد الاجتهاد والمشاورة واختيار القرار الأصلح للأمة، بالإضافة إلى أنهم يقومون بنصح الإمام في أمور كثيرة ولديهم الصلاحية في عزلة إذا خالف الشريعة الإسلامية و لم يحقق العدالة والمساواة بين البشر، فلذلك نلاحظ بأن الأمة الإسلامية في السابق عندما كانت قائمة على الشورى ويحكمها الخليفة، كانت الأمة تتمتع بالحرية والازدهار والتقدم؛ لأنها كان لها الحق في تحقيق مصيرها، بالإضافة إلى أن جميع القضايا والأمور كانت قائمة على المشورة والاجتهاد وترجيح الرأي الذي يحقق المنفعة والمصلحة لجميع أفرادها، مما ساهم في توليد الإبداع بين البشر وحقق القوة للحضارة الإسلامية والنمو والازدهار؛ وذلك لأن كل فرد من أفراد الأمة الإسلامية كان يدرك مدى أهميته في حضارته، خصوصًا وإن مجلس أهل الحل

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص١٥٠ و١٥١.

2 معميش، عز الدين. الشورى بين النص والتاريخ، ص٣٩.

3 المرجع نفسه، ص٣٩.

4 المرجع نفسه، ص٣٩.

والعقد يتكون من صفوة الصفوة، وهذا من الممكن أن يولّد شعور التنافس بين أفراد الأمة، من أجل أن يثبتوا أنفسهم حتى يصلوا لهذا المجلس ويفيدوا أمتهم الإسلامية.

المطلب الثاني: دور الحوار السياسي في نظام الحكم:

أولًا: دور الحوار في نظام الحكم السياسي الإسلامي:

كما ذكرنا في المطلب السابق بأن نظام الحكم في الإسلام قام على الشورى وأهل الحل والعقد، وهذا شكلٌ من أشكال الحوار، بل إنه أسمى أنواع الحوار؛ حيث يتم إشراك الأمة في اختيار حاكمهم وجميع أمورهم، فكان نظام الحكم الأمثل في الإسلام" هو القائم عن طريق شورى الاختيار الذي يأخذ شكلًا دائريًا؛ بحيث إن الحاكم أو الإمام يكون في وسط الأمة، ويُختار الإمامُ إمّا عن طريق: التشاور والتراضي، أو بوصية الإمام السابق ثم البيعة، أو عن طريق ولاية العهد ومن بعد ذلك مبايعته، أو بمبايعة عامة تسمى في الوقت الحالي انتخابًا، ويعتبر نموذج الخلفاء الراشدين أفضل مثال لشورى الاختيار، وهو نمط دائري؛ حيث "إن الإمام يكون قائدًا في مستوى أفقي مع الأمة"؛ فالإمام هو فرد من الأفراد في الدائرة الخاصة والعامة، فهو فرد من أفراد الأمة التي اصطفته لكِ يمثلها؛ إما مباشرة أو بتفويض من الإمام بالتعيين، والإمام يمثل وحدة الدائرة ولا يفرق بين أحد منهم [1].

ونلاحظ من خلال هذه المجالس أن أمور الأمة بأكملها بأيدي أصحاب الخبرة من الأمة نفسها، الذين يتم اختيارهم إما عن طريقها أو عن طريق تعيين مباشر من الإمام نفسه، وهذا الاختيار يأتي نتيجة لثقة الأمة بهم، فالحاكم وأهل الشورى لا يمكن أن يتم تعيينهم إلّا عن طريق الشورى سواء كانت هذه الشورى مباشرة أو غير مباشرة، على عكس ما نراه الآن في الوقت الحالي في العديد من الدول الإسلامية؛ حيث إن الحاكم هو صاحب السلطة العليا والذي بيده جميع الأمور ويأخذ القرارات لوحده، دون مشورة أحد، مما أدى إلى تدهور الحضارة الإسلامية، على عكس عصر الخلفاء الراشدين عندما كان الخليفة لا يأخذ أمرًا إلا بعدما يأخذ مشورة أهل الحل والعقد، فكان المجتمع بأكمله على يدٍ واحدة، وعلى ثقة في جميع القرارات المتخذة.

فالشورى تحافظ على المجتمع الإسلامي من اتخاذ القرارات الخاطئة التي من الممكن أن تؤدي بهلاك الأمة، وتجعل أمور المسلمين في أيدي العديد من الناس من أصحاب الخبرة والاجتهاد، مما يؤدي ذلك إلى الحفاظ على حقوق الناس ومصالحهم من الظلم والعدوان، ففي عصور الخلافة الراشدة نلاحظ بأن الأمة

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص٢٤.

الإسلامية جميعها متوحدة وقوية، وذلك نتيجة لتطبيق نظام الشورى في جميع أمور المسلمين، بالإضافة إلى الاجتهاد والانفتاح على الجميع والتعاون.

وعندما ننظر للسابق وسبب انهيار الحضارة الإسلامية سنجد أن السبب الأساسي لذلك هو: استبدال نظام الحكم السياسي من الشورى إلى الوراثة، بالإضافة إلى البعد عن الاجتهاد فأصبحت الأمة مقلدة ولا تنتج، وغياب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ساهم بتفتت الأمة الإسلامية من الداخل، وترك الجهاد الذي يحمي الأمة الإسلامية من الاستعمار ويحافظ على اقتصادها، بالإضافة إلى انفصال المفكرين عن القيادة السياسية، ففي السابق كان الحاكم هو من أصحاب الفكر والاجتهاد ويقوم بسياسة البلاد أيضًا، بالإضافة إلى أنه كان يضع تحته مجموعة من المستشارين الذين يطلق عليهم "أهل الحل والعقد" من أجل الحفاظ على أمور الأمة وتقدمها ونموها، وهذا الانهيار والتخلف يأتي نتيجة لحكم السياسيين المستبدين.

ففيما سبق لاحظنا بعض الأمور التي ساهمت بتفتت الأمة الإسلامية وانهيارها، نتيجة لابتعاد الأمة عن الشورى، فالحاكم في السابق كان لا يستطيع التحكم في أموال الأمة؛ لأن هناك من يقوم بمراقبته ونصحه، ومما أدى ذلك إلى عدالة اجتماعية، بالإضافة إلى أن الأمة كانت لا تخوض أي حربًا إلا بعدما يقوم الامام بالاستشارة والاجتهاد والأخذ بالرأي الأصوب والتأكد من أن العواقب ستكون حميدة، وإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الغرض الذي هو في الأصل دفع العدوان والظلم عن المسلمين، فلذلك الأمة الإسلامية كانت تتمتع بسلم كبير لأن الحروب لا تأتي إلا من أجل ردع العدوان، وليس من أجل المطامع الدنيوية والحصول على ثورات الدول والأمم الأخرى.

وعندما ننظر للدول الإسلامية في الوقت الحالي التي تقوم بتطبيق نظام الشورى، حتى لو كانت هذه الشورى بشكل مختلف، سنجد بأنها أكثر سلامًا وتماسكًا بدينها، بالإضافة إلى أن شعوبها تتمتع بعدالة اجتماعية إلى حدًا كبير، بالإضافة إلى أنه يوجد هناك تنوع كبير في العلم والمعرفة نتيجة إلى أن المستشارين يكونون معينين من جميع الاختصاصات، إما عن طريق الانتخاب أو عن طريق الحاكم التي بايعته الأمة؛ مما ساهم ذلك في تحقيق الأمن الداخلي للدولة وتطورها وازدهارها، ولكن هذه الشورى لا يجب أن تكون مقتصره على بعض الدول، وإنما يجب أن تكون مطبقة في جميع الدول الإسلامية، حتى يكون هناك تفاهم بين الدول الإسلامية، مما قد يساهم ذلك لتحقيق الوحدة الإسلامية التي عن طريقها سترجع الحضارة الإسلامية كما كانت في شكلها السابق.

وذلك لأن الدول الإسلامية إذا قامت بالحوار السياسي في الداخل وحققت التفاهم الداخلي بين مختلف الأديان والفرق والتوجهات، سيساعدها ذلك في قوة الدولة من الداخل، مما سيساعدها ذلك في نجاح الحوار السياسي الخارجي مع الدول الإسلامية الأخرى، وسيصبح هناك أهداف تطمح لها الدول الإسلامية في

حوارها السياسي، مما سيؤدي هذا الحوار إلى تحقيق المنفعة وتبادل المصالح ووحدة الرؤية الإسلامية السياسية، التي عن طريقها ستكون الأمة الإسلامية قوية وقادره على الحوار مع الأمم الأخرى.

ثانيًا: صور من نظام الحكم السياسي في الإسلام:

أولاً: عصر الخلافة الراشدة:

إن نظام الحكم في عصر الخلافة الراشدة كان قائمًا على الأسس والمبادئ المستلهمة من نظام حكومة الرسول صلى الله عليه وسلم، فلقد كان المجتمع في عصر الرسول يعرف نظام الحكم الذي يجب أن تقوم عليه الدولة؛ وذلك نتيجة لما تلقوه مباشرة من الرسول صلى الله عليه وسلم من قيادة عملية وتعليم وتربية، فالرسول صلى الله عليه وسلم على الرغم من أنه لم يختار خليفة له، إلا أن المجتمع في ذلك الوقت عرف بأن الإسلام يتطلب خلافة شورى، فاختار المجتمع أربعة خلفاء راشدين، فلم يأخذ أحد الحكم بالقوة، و لم يحاول أحدًا أن يفرض شخصه من أجل الوصول إلى الخلافة [1].

1 - خلافة أبي بكر الصديق:

كانت الخلافة في ذلك الوقت انتخابية، حيث رشح عمر بن الخطاب بأن تكون خلافة النبي لأبي بكر رضي الله عنه، فقبل أهل المدينة الترشيح؛ حيث كانوا يملكون صفة تمثيل البلاد بهذا الترشيح، فنُصِّب أبو بكر خليفةً للنبي صلى الله عليه وسلم وبايعه أهل المدينة دون ضغط أو طمع [2].

2 - خلافة عمر بن الخطاب:

في قصة استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهما، إن الصديق رضي الله عنه عندما اشتد به المرض طلب من الصحابة أن يختاروا خليفة من بعده، ولكنهم أخذ كل صحابي منهم بدفع الخلافة عنه واختيار أخيه لأنه يرى بأنه أصلح، فذهب الصحابة وطلبوا منه بأن يختار، فأوصى أبو بكر أهل الحل والعقد باختيار عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووافقوه الرأي، فذهب وألقى خطبة يقول فيها: "أترضون بمن استخلف عليكم؟ فإني والله ما ألوت من جهدي الرأي ولا وليت ذا قرابة، وأني قد استخلفت عمر ابن الخطاب فاسمعوه واطيعوا، قالوا: سمعنا وأطعنا"، من خلال هذه القصة نستنتج بأن أبو بكر لم يرشح الخليفة، إلا بعدما استشار الصحابة

---

1 ينظر: المودودي، أبو الأعلى. الحكومة الإسلامية، ترجمة: أحمد أدريس، ص٢٣٣.

2 ينظر: المرجع نفسه. ص٢٣٣.

الذين هم أهل الحل والعقد وينوبون عن الأمه، وإن اختيار الحاكم هو حق من حقوق الأمه ويجب اختياره عن طريق الشورى والاختيار [1].

3 – خلافة عثمان بن عفان:

ولقد وصى عمر بن الخطاب بأن تكون الخلافة من بعده عن طريق الشورى، وقال: "من دعا إلى إمارة نفسه بغير مشورة من المسلمين فاقتلوه"، ومن بعد ذلك قام بضم مجلس انتخابي من ست أشخاص رأى فيهم بأنهم أكثر تأثير وقبول عند الناس، واستثنى منه ابنه حتى لا يكون المنصب وراثيًا، وفي الأخير قرر المجلس بأن يسند اختيار الخليفة لعبد الرحمن بن عوف الذي تنقل بين الناس حتى يرى من هو أكثر قبولًا لديهم، وانتهى هذا الاستفتاء إن أكثر قبولًا لديهم هو عثمان بن عفان، فتم انتخابه وبويع من الناس [2].

4 – خلافة علي بن أبي طالب:

لقد تمت مبايعة علي بن أبي طالب بعد وفاة عثمان بن عفان رضي الله عنهما عن طريق أهل الاختيار، لأنه لم يكن هناك أحدًا أفضل منه في ذلك الوقت، ولم يكون علي رضي الله عنه حريصًا على الخلافة، ولم يقبل الخلافة إلا بعدما ألحوا عليه الصحابة في المدينة، لأنهم كانوا خائفين من زيادة انتشار الفتن، "ولقد روى أبو بكر الخلال بإسناده إلى محمد بن الحنفية قال :كنت مع علي رحمه الله وعثمان محصر قال: فأتاه رجل فقال: إن أمير المؤمنين مقتول الساعة قال: فقام علي رحمه الله: قال محمد: فأخذت بوسطه تخوفاً عليه فقال: خل لا أم لك قال: فأتى علي الدار وقد قتل الرجل رحمه الله فأتى داره فدخلها فأغلق بابه، فأتاه الناس فضربوا عليه الباب فدخلوا عليه فقالوا :إن هذا قد قتل، ولا بد للناس من خليفة ولا نعلم أحداً أحق بها منك فقال لهم علي :لا تريدوني فإني لكم وزير خير مني لكم أمير فقالوا: لا والله لا نعلم أحداً أحق بها منك قال: فإن أبيتم علي فإن بيعتي لا تكون سراً، ولكن أخرج إلى المسجد فبايعه الناس" [3]، فنستنتج مما سبق بأن علي لم يرغب بالخلافة ولكن الصحابة جميعهم من المهاجرين والأنصار وعامة الناس في المدينة، جميعهم اتفقوا

---

1 ينظر: الصلابي، علي محمد. تاريخ الخلفاء الراشدين ٢: سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب شخصيته وعصره، ص٧٤و٧٧.

2 ينظر: المودودي، أبو الأعلى. الحكومة الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٣٤.

3 الشيخ، ناصر بن علي. عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام رضي الله عنهم، ج٢، ص٦٧٧و٦٧٨.

على بيعته بما فيهم أهل الحل والعقد، بالإضافة إلى أنه كان الأحق بالخلافة، وإن قبول علي كان خوفًا على دين الله سبحانه وتعالى [1].

ونلاحظ فيما سبق بأن الصحابة رضوان الله عليهم جميعهم مدركي أهمية الحوار السياسي في نظام الحكم في الإسلام، فلذلك أقاموا هذا النظام عن طريق اشراك الأمة في القرارات عن طريق مبدأ الشورى، وحرصوا على تحقيق هذا المبدأ في جميع مجالات الحكم؛ من أجل تحقيق المساواة والعدل، واختيار الحكم الصحيح، وإشراك الأمة في تقرير مصيرها، لما في هذا المبدأ من فوائد عديدة، أهمها:

- إن الأمة إذا أصبح مصيرها في أيدي أصحاب أهل الشورى تطمئن ويهدئ أفراد شعبها؛ لأن أهل الشورى جميعهم من أهل الثقة وأهل خبرة الذين اختاروهم افراد الأمة؛ فبالتالي جميع النتائج والأنظمة التي سيصدرونها ستكون موثوق بها عند جميع أفراد الأمة.
- إن الحاكم سيكون مراقب من أهل الشورى الذين اختاروهم أفراد الأمة؛ فبالتالي سيكون هدف الحاكم هو تحقيق العدالة وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية.
- إن مبدأ الشورى سيولد الإبداع لأن كل فرد من افراد الأمة سيعمل وسيجهد من أجل إعلاء شأن الأمة؛ بسبب إدراكه الحقيقي بأنه شخص مهم في أمته وليس في الهامش.

1 ينظر: الصلابي، علي محمد. تاريخ الخلفاء الراشدين ٤: سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب شخصيته وعصره، ص١٨٣و١٨٤.

المبحث الثالث: الحوار السياسي الإسلامي مع الآخر:

المطلب الأول: الحوار السياسي الإسلامي مع الآخر:

إن الرسول صلى الله عليه وسلم في بداية دعوته كان يتلقى مقاومة شديدة من زعماء قريش، فتعرض النبي ومن أسلم معه للتعذيب والأذى، مما أدى ذلك إلى إرسال من أسلم معه إلى الحبشة؛ حيث إن هناك ملكًا يدعى النجاشي لا يظلم عنده أحدًا، وهجرة أصحاب الرسول للحبشة كانت أول علاقة دولية عرفت في الإسلام مع بلد مجاور، وكان في الحبشة العديد من المحاورات التي حدثت بين المسلمين والنجاشي، وهذه الهجرة هي أول لجوء دبلوماسي في الإسلام [1].

وهاجر الرسول صلي الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، وقام الرسول بوضع أول دستور إسلامي، وكان هذا الدستور قائم على الحوار، فالرسول أثناء حواره السياسي في وثيقة المدينة، كون علاقات وطيدة بين المسلمين واليهود؛ حيث إنهم كانوا من مواطنين الدولة الإسلامية من الآخر، فأعطاهم العديد من الحقوق، مثل: حق المواطنة، وحق حماية الدولة الإسلامية لهم ودفاعها عنهم، بالإضافة إلى أن وثيقة المدينة أسست علاقة المسلمين باليهود أثناء السلم والحرب، وإن أصل العلاقة بين المسلمين واليهود هو التعاون في سبيل الرشاد والخير وليس سبيل الظلم والعدوان والمعاصي، وحق الحرية الدينية [2]، وكان نص الوثيقة هو:

"هذا كتاب من محمد النبي الأمي بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن اتبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أنهم أمة واحدة من دون الناس.

... وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة (المساواة في المعاملة) غير مظلومين ولا متناصر عليهم...

وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

1ينظر: عبد السلام، جعفر، وآخرون. المسلمون والآخر: أسس لتبادل الحوار والتعاون السلمي، ص١٦.

2 ينظر: حسن، محمد خليفة. الحوار منهجًا وثقافةً، مرجع سابق، ص٧٩.

وأن ليهود بني النجار، ويهود بن الحارث، ويهود بني ساعدة، ويهود بني جشم، ويهود بني الأوس، ويهود بني ثعلبة ولجفنه، ولبني الشطبية مثل ما ليهود بني عوف، وأن موالي ثعلبة كأنفسهم، وأن بطانة يهود كأنفسهم.

وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد، وأنه لا ينحجز على ثأر جرح، وأنه من فتك فبنفسه وأهل بيته إلا من ظلم وأن الله على أبر هذا.

وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وأنه لا يأثم أمره بحليفه، وأن النصر للمظلوم.

وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم، وأن لا تجار حرمة إلا بإذن أهلها.

وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره.

وأن لا تجار قريش ولا من نصرها، وأن بينهم النصر على من دهم يثرب، وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين، على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم.

وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره.

وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة إلا من ظلم أو آثم، وأن الله جار لمن بر واتقى" [1].

وكانت العلاقة مع الآخر تقوم على عدة أسس ومبادئ، وهي:

- **احترام الكرامة الإنسانية:** وهو المبدأ الأساسي في العلاقة مع البشر، وإن أصل البشر كلهم ينتمون لسيدنا آدم عليه السلام، فالبشر جميعهم يشتركون في أساس الخلق، والاشتراك في الأصل الواحد يجب عليه أن يترك آثره في تعاملهم مع بعضهم في الحرب والسلم، فالله سبحانه وتعالى كرم الإنسان بصفته

1 ينظر: العمري، أكرم ضياء. المجتمع المدني في عهد النبوة خصائصه وتنظيماته الأولى، ص١١٩-١٢٢.

إنسانًا، فلذلك عندما تحدث الحروب يجب أن يحترم فيه الأصل الإنساني الواحد والمكرم [1]، كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾ ﴾ (الإسراء، ٧٠).

- **التعاون على ما يحقق المصالح الإنسانية:** إن علاقة المسلمين مع غيرهم يجب أن تكون قائمة على البر والعدل، وإن التعاون يعتبر من المبادئ المهمة في العلاقات الدولية، وعلى المسلمين إذا دعوا إليه أن يقبلوه، فالقرآن الكريم ذكر علاقة قريش بدول الجوار حين ذكر الرحلات التي كانت تحقق مصالح الناس، مثل: الأمن القومي والغذائي [2]، في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِيٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۢ ﴾ (قريش: ١-٤).
- **الوفاء بالعهد:** يعتبر الوفاء بالعهد إلزام إلهي على المسلمين جميعًا، وهو من السمات التي تميز بها الدين الإسلامي، فالإسلام طلب من المسلمين بأن يوفوا بالعهود والعقود وألزمهم به [3]، كما في قوله تعالى: ﴿ ۚ وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴾ (الإسراء: ٣٤).
- **تحقيق السلام العالمي:** من أهداف الإسلام السامية هو تحقيق السلام العالمي، حتى أن الإسلام جعل تحيته هو السلام عليكم [4]، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِي ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ ﴾ (البقرة: ٢٠٨).
- **تحقيق العدالة في الأرض:** ويعتر تحقيق العدالة من أهم القيم الأساسية في الإسلام، حيث أقرها القرآن الكريم وطبقها الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين [5]، ففي قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ (النحل: ٩٠).

نلاحظ أن فيما سبق يدل على مشروعية الحوار السياسي مع الآخر، وإن الحوار السياسي مع الآخر يجب أن يكون قائمًا من أجل تحقيق التعاون والحصول على المصالح المشتركة، وإن يكون الهدف من الحوار

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص١٩.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص٢٠.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص٢٠.

4 ينظر: المرجع نفسه، ص٢١.

5 ينظر: المرجع نفسه، ص٢٢.

السياسي مع الآخر هو تحقيق السلام العالمي، وتحقيق العدالة في الأرض، بالإضافة إلى أن يحافظ على حقوق الأقليات فيكفل الحوار السياسي لكل شخص حريته في الرأي وفي الدين والمعتقد، بالإضافة إلى حقوقه في وطنه إذا كان من الأقليات؛ فيجب على المسلم أن يحافظ على حقوق الآخر الذي يعيش معه في الأرض وأن يحميه من العدوان الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى أن يوفر له حياة كريمة يستطيع من خلالها أن يؤمن قوت يومه، وعلى المسلمين أيضًا إذا نتج عن حوارهم السياسي مع الآخر عدة وعود ومعاهدات أن يحافظوا على الوعود فلا ينقضوها ولا يتعدوا على حقوق الآخرين، بالإضافة إلى أنه يجب على المسلم إذا قام بالحوار مع الآخر ألا يخضع أو يستسلم لهم، وأن يدافع عن المسلمين في كل بقاع الأرض.

المطلب الثاني: أبعاد الحوار السياسي الإسلامي مع الآخر:

إن الحوار السياسي يجب أن يكون حوار قائم على التعارف، والإرادة الحقيقة في حل مشكلة من المشكلات، أو إقامة علاقات بين الدول من أجل تحقيق مصالحهما المشتركة، وأن تكون جميع الدول متكافئة؛ حتى لا تسيطر دولة على دولة أخرى، فهناك شكلان من الحوار السياسي الإسلامي مع الآخر:

10. **الشكل الأول: هو حوار سياسي حقيقي ويكون من منطلق القوة مع الاحتفاظ على خصائص الدين الإسلامي واحترام حقوق وأديان الغير، والقوة هنا تعني توازن القوى الذي تنتج بعد ذلك السلم والحوار، فبالتالي يكون الهدف منه هو تحقيق التعاون والمصالح المشتركة بين الدول، بالإضافة إلى وجود حاجة ورغبة حقيقية للحوار؛ بسبب وجود مشكلة تحتاج إلى حل، فبالتالي يكون الحوار هو من أجل الكشف والبحث عن حلول تكون حلول واقعية ترضي جميع الأطراف دون إجبار أو فرض قوة على إحدى الدول.**

أما الشكل الثاني: من الحوار فهو حوار يكون من منطلق الضعف والاستسلام؛ حيث إن الدولة الإسلامية تستشعر بالضعف وتكون متأثرة بالحضارة الغربية تأثرًا تامًا، فبالتالي يكون الحوار أشبه بالخضوع والاستسلام، بالإضافة إلى أنه يكون أشبه بالتفاوض؛ حيث إن التفاوض يعتمد على المساومة، فيكون الحوار من أجل تحقيق مصالح دولة على حساب الأخرى، كما أن ضعف الدولة الإسلامية المحاورة تجعل الدولة الغربية التي تتحاور معها تنظر إليها باستعلاء؛ بسبب نظرتهم العنصرية للأمم الأخرى التي ترى بأنها الجنس الأبيض والمتفوق على الجميع.

ومن خلال ما سبق يجب أن ندرك حقيقة الحوار السياسي الإسلامي إدراك حقيقي، وما هو أبعاد الحوار السياسي؟

- الحوار السياسي الإسلامي يجب أن يكون من أجل توطيد العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، من أجل تحقيق التعاون وتبادل المصالح والمنفعة.
- إن الحوار يجب أن يكون من منطلق القوة والحفاظ على الخصائص الدينية الإسلامية، لأن القوة تجعل الدول تحترمك على عكس الضعف والتبعية تجعل الدول الأخرى تستغل الحوار من أجل تحقيق مصالحها.

المطلب الثالث: ضوابط الحوار السياسي الإسلامي مع الآخر:

للحوار الإسلامي ضوابط يجب أن يلتزموا بها المتحاورون حتى يكون حوارهم صحيحًا، ويحقق أهدافهم التي يسعون إليها، وضوابط الحوار السياسي الإسلامي لا يختلف عن ضوابط الحوار الإسلامي عمومًا، بل أن ضوابطه مشتقه من ضوابط الحوار الإسلامي، وهذه الضوابط هي:

1 – **تحديد المصطلحات قبل الحوار:** لابد من تحديد المصطلحات قبل الحوار؛ لكِ يصل الحوار إلى هدفه، وتجنب سوء الفهم بين الأطراف، فالحوار السياسي يجب أن يتم فيه تحديد مصطلح المسألة السياسية التي سيتناولها الأطراف، حتى لا ينقطع النقاش في المسألة أو يتحول النقاش بعد ذلك إلى جدل [1].

2 – **العلم بالقضية المطروحة:** لأن العلم بالقضية المطروحة سيساهم في وضوح الأفكار والتدليل عليها، مما سيؤدي ذلك إلى إثراء النقاش والتوصل إلى اتفاق في حل النزاع، على عكس الجهل في القضية المطروحة؛ لأن جهل أحد الأطراف بالموضوع، سيجعل الحوار متشعب وبلا هدف فبالتالي سيفشل الحوار [2].

3 – **الاتفاق على الثوابت والمسلمات:** هناك العديد من القضايا المسلمة والمنطلقات الثابتة، التي يكون مصدرها العقل، ولا يقبل النقاش فيها عند العقلاء، مثل: شكر المحسن، ومعاقبة المذنب، وحسن الخلق، وذم الكذب [3].

4 – **الابتداء من المتفق عليه ومن ثم المختلف فيه:** لأن ابتداء الحوار من الأشياء المتفق عليها؛ ستجعل الطرف الآخر يثق ويرتاح، فبالتالي يحدث نوع من الهدوء والأريحية في الحوار، لأن بداية الحوار في الأشياء المتفق عليها ستخلق جو من التسامح، بالإضافة إلى أن بيان القواسم المشتركة بين الطرفين

---

1 ينظر: شراره، مجدي عبد الله. الحوار الاجتماعي كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٥.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٥و٤٦.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٦.

ستكون منطلقًا للنقاش عن الأشياء المختلف فيها، على عكس لو ابتدأ الحوار عن الأشياء المتنازع فيها، سيخلق هذا جو من المشاحنة والحدة، وسيأخذ كل طرف يتصيد لأخطاء الآخر [1].

5 – **البعد عن التعصب والتعميم**: لأن التعصب يدفع الإنسان إلى استخدام لغة التعميم في الحوار وصدور أحكام مطلقة وعامة على خصمه، دون التمييز من شخص وآخر أو بين حالة وحالة، وهذا يؤدي إلى ظلم الآخر، وحدوث مشاكل سياسية بين الدول [2].

6 – **الالتزام بطرق الإقناع الصحيحة**: ويكون عن طريق تقديم الأدلة المثبتة، وإثبات صحة الناقل للأمور المروية المنقولة [3].

7 – **سلامة كلام المحاور وعدم التناقض**: يجب ألا يناقض كلام المحاور دليله، لأن الكلام والدليل إذا أصبحا متناقضين يكون كلام المحاور ساقطًا [4].

8 – **عدم الطعن بأدلة المحاور إلا إذا كان الطعن ضمن أصول منطقية**: لأن طعن حوار الآخر سيجعل من الحوار لا فائدة منه وسفسطائي [5].

9 – **الرضا وقبول النتائج**: لأن الحوار إذا لم يتوصل إلى نتائج يتقبلها الطرفين، سيكون هذا الحوار عبثي ولا فائدة منه [6].

وجميع ما سبق ضوابط الحوار التي يجب على المحاور أن يحافظ عليها أثناء حواره مع الآخر؛ وذلك من أجل أن يستطيع المحاور أن يقوي حجته فلا يضعف أو يستسلم للآخر، بالإضافة إلى أن هذه الضوابط تجعل الآخر يحترمك ويستمع لك؛ مما ينتج عن الحوار السياسي تحقيق أهدافه المرجوة وتبادل المصالح والنفع مع الآخر، خصوصًا في الأمور التي تحقق الأمن والازدهار للأمة الإسلامية، بالإضافة إلى أن هذه الضوابط يجب على المحاور أن يتبعها أثناء حواره السياسي الوطني ايضًا؛ لأن هذه الضوابط تعتبر ضوابط عامة تشمل جميع من

---

1 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٦.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٧.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٧.

4 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٧.

5 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٧.

6 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٧.

يرغب أن يخوض في حوار بشكل عام، فلا يجوز للمحاور أن يتجاوزها أو يتجاهلها، وإلا سينحرف الحوار عن مساره الصحيح ويصبح حوار سفسطائي لا ينتج عنه أي نتيجة ايجابية.

المطلب الرابع: مجالات الحوار السياسي الإسلامي مع الآخر:

هناك العديد من القضايا التي يجب أن يتمحور حولها الحوار السياسي؛ من أجل تحقيق التعاون وتبادل المصالح بين الدول، وحل العديد من القضايا، ومن هذا المجالات هي:

أولًا: الهجرة وحقوق الأقليات:

في الآونة الأخيرة شهد العالم بأكمله هجرات كبيرة خصوصًا في وطنا العربي، فلذلك أخذ موضوع الهجرة وحقوق الأقليات حيزًا من الاهتمام في الحوار السياسي فأصبح موضوع الهجرة حديث الساعة، فالحوار السياسي في موضوع الهجرة وحقوق الأقليات مهم جدًا، من أجل تحديد المشاكل الرئيسية التي تؤدي للهجرة وضمان حقوق الآخرين، وحل مشاكلهم، فللهجرة أسباب كبيرة، أهمها: الدراسة، والعلاج، وأسباب سياسية كالاضطهاد والحروب، واقتصادية كالبحث عن العمل.

بالإضافة إلى أن المهاجرين دائمًا ما يعانون من مشاكل تخص الهوية وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى الظلم الاقتصادي والسياسي، كما أن بعض الدول تعاني من انتشار الهجرات غير الشرعية فيها، فلذلك لابد من السعي الدولي وإجراء محادثات وحوارات سياسية تناقش ظاهرة الهجرة وأسبابها، ووضع الحلول التي من الممكن أن تعالج مشكلة الهجرة [1].

وعندما ننظر لوثيقة المدينة نجد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كفل للأقليات حقوقهم، وحرص على المساواة في المعاملة وألا يظلم في ديار المسلمين أحدًا، فعلى المسلمين أن يدافعوا عن الآخر ما داموا مسالمين، وإن يعطوهم حقوقهم، بالإضافة إلى أن الإسلام كفل للآخر حريتهم في الرأي وفي المعتقد والدين.

ثانيًا: العدالة الاجتماعية:

نظرًا لما تعاني منه الشعوب الآن من وجود طبقات مجتمعية وفقر وجوع وظلم وعدوان، أصبح موضوع العدالة الاجتماعية موضوع مهم جدًا، وهو موضوع يتعلق بنظام الحكم السياسي والنظام الاقتصادي للدول، فبعد ظهور الثورة الصناعية في وأخر القرن الثامن عشر في أوروبا وظهور النظام الرأسمالي، أصبح هناك

---

1 ينظر: خليفي، بشير. المهاجرون المسلمون في الغرب بين التزامات الهوية الدينية ومقتضيات المواطنة، تحرير: عز الدين معميش.

تفاوت كبير بين طبقتين وهم طبقة الملاك وطبقة العمال، فأصبح من اللازم أن تتدخل الدولة الحديثة من أجل حماية طبقة العمال، وضمان حقوقهم وتحقيق مستوى معيشي رغيد لهم، خصوصًا في أوقات عجزهم ومرضهم وبطالتهم [1].

ففي العصر الحديث أصبحت الدول تطلق في دساتيرها الحديثة اسم "الحقوق الاجتماعية" التي تضمن لهذه الجماعة حقوقهم، على الرغم من أن التشريع الإسلامي كفل لهذه الجماعة حقوقهم منذ نشأة الإسلام، لأن النظام الإسلامي نظام شامل ويعتبر جميع المؤمنين كالجسد الواحد؛ فلذلك يجب أن يكون مجتمعهم متحابًا ومتآخيًا ومتراحمًا وتسوده العدالة الاجتماعية، ويكون كل فرد ودولة مسئولين عن كل فرد من أفراد المجتمع: في عجزهم ومرضهم وجوعهم وحماية الفرد من الظلم الاقتصادي أو اجتماعي، سواء كان الفرد غير مسلم أو مسلمًا، ما دامه يقيم في بلاد المسلمين [2].

ومن الأمثلة على حرص الإسلام على تحقيق العدالة الاجتماعية هي: إن الإسلام جعل الزكاة ركن من أركان الإسلام؛ لأنه يسد حاجة المحتاجين، بالإضافة إلى أنه فرض على الدولة أن توفر وظائف للقادرين على العمل حتى لا يصبحوا عبء على بيت المال، فبالتالي يصبح العاجز عن العمل ينفق عليه من بيت مال المسلمين أو من مال الزكاة [3].

ثالثًا: نظريات الحكم (الديمقراطية والشورى):

ومن والمجالات أيضًا التي يدور حولها الحوار السياسي هي نظريات الحكم، مثل: الديمقراطية والشورى، فالعالم اليوم كله يرى أن الديمقراطية هي الحل الأمثل للحكم؛ حيث إنها تجعل السيادة للشعب، ولكن هناك من المسلمين من يرفض ذلك النظام ويرى بأنها كفر، خصوصًا وأن نظام الحكم في الإسلام كان قائم على الشورى، وكانت الأمة الإسلامية في ذلك الوقت في مقدمة الحضارات.

فالمسلمون اعتمدوا الشورى في نظام الحكم وفي حياتهم كما ذكرنا في المبحث الثاني (الشورى وأهل الحل والعقد)، حيث إنها تقوم على استطلاع الرأي من أصحاب العلم وذوي الخبرة الذين يكونون من الأمة نفسها، أما الغرب فلقد اعتمدوا على الديمقراطية كأسلوب في نظام الحكم لديهم وفي حياتهم وهي

---

1 ينظر: مناهج جامعة المدينة العالمية، السياسة الشرعية، ماليزيا: جامعة المدينة العالمية، ص٤٢٦.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص٤٢٦.

3 ينظر: مناهج جامعة المدينة العالمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص٤٢٧و٤٢٨.

"الإرادة العامة للشعب هي أصل السلطة وأن الشعب أصحاب السيادة"، وأخذت الديمقراطية الجهاز الرأسمالي الذي يكون هدفه هو حكم الشعب نفسه بنفسه من خلال اختيارهم لممثليهم وحكامهم [1].

والشورى تتفق مع الديمقراطية في أمور كثيرة منها: حق الشعب في اختيار حاكمة وتقرير مصيره، ولكن الشورى تتميز عن الديمقراطية في أنها تضع قوانين يجب ألا يتعداها المسلم، وهي أن يكون أهل الحل والعقد هم من صفوة الناس ومن أفضل الناس في الدولة، أما الديمقراطية فهي تتيح الانتخاب للجميع [2].

وعندما نرى جميع المجالات التي يدور فيها الحوار السياسي مع الآخر، نرى بأن الإسلام كان حريصًا عليها ونظم العديد من الأحكام والأسس التي تكفل للناس حقوقهم بغض النظر عن ديانتهم، فالإسلام دين شورى، والرسول صلى الله عليه وسلم كان يشاور أمته، وكان يستمع لرأيهم ويأخذ بمشورتهم، فالإسلام كفل لجميع الناس حريتهم في تقرير مصيرهم، بالإضافة إلى أنه دين سلامًا وعدلٍ فلا يمكن أن يظلم فيه أحدًا، فالعدل هو أمر رباني من الله سبحانه وتعالى؛ فعلى المسلمين أن لا يتعدوا حدود الله ولا يظلموا أحدًا، بالإضافة إلى أن العدل يجب أن يشمل الآخرين من الأقليات

الذين يعيشون في ديار المسلمين.

---

1 ينظر: البكار، عبد القادر محمود. النظام السياسي في الإسلام، مرجع سابق، ص٩٢.

2 ينظر: العيد، سليمان بن قاسم. النظام السياسي في الإسلام، ص١٨٩.

المبحث الرابع: موقف الأستاذ المودودي [1] في الحوار مع الآخر:

المطلب الأول: جهود الأستاذ المودودي في الحوار مع الآخر:

أهتم اهتمام كبير بالدعوة الإسلامية وكانت دعوته للناس جميعًا ووضع منهجًا لها، ويقوم هذا المنهج على أن: يجب على الداعي أن يكون قدوة ومثالًا لدعوته، والابتداء بالأهم فالأهم، والاهتمام بخطاب الناس على قد عقولهم، بالإضافة إلى الاهتمام بالحكمة والموعظة، وتقديم الفرصة المناسبة لتقديم الدعوة، بالإضافة إلى أنه وضع صفات للداعية، وهي: أن يكون الداعية لينًا وصبورًا، أن يكون الداعية سهلًا في أسلوبه لتقديم الدعوة، واجتناب الجدال والمناظرة، واجتناب الغضب، ومن خلال جميع ما سبق ممكن أن نقول بأن المودودي كان يعتمد على الحوار في دعوته [2].

كما أنه هم الإصلاح لحال المسلمين في الهند في فترة متقدمة، ولقد اهتم بقضية الإصلاح السياسي قبل استقلال الهند، فاتخذ في بداية دعوته الصحافة المكتوبة وسيلة لنشر الإصلاح والوصول إلى أهدافه فكان ينشر في مجلة "ترجمان القرآن" لتصحيح فهم الناس للإسلام، حيث أنه كان ينشر مقالات عديدة ومختلفة في أصول الدين والعقيدة ونظم الإسلام في الاجتماع والسياسة والاقتصاد، ولكنه بعد هذا العمل أدرك بأنه لا بد من وجود إطار لدعوته فأسس الجماعة الإسلامية التي ما تزال موجودة حتى يومنا هذا في باكستان، وكان للمودودي هدفين من عمله الإصلاحي: الهدف الأول هو تطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان، أما الهدف الثاني هو محاربة التغريب ومواجهة الأيديولوجيات الوافدة التي كانت فترة رواجها اثناء استقلال البلاد [3].

ويقول المودودي: أن أسس الحكم الإسلامي يجب أن يكون قائم على الشورى، وإنه من الضروري الالتزام به في شؤون المسلمين العامة والخاصة، وعلى الحاكم أن يلتزم بالإمامة الكبرى؛ يعني أن الحكم يجب أن يكون ولاية دينية، وإن مجلس الشورى من الممكن أن ينتخب، بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون حاصل على ثقة

---

1 هو أبو الأعلى المودودي ولد في حيدر آباد بتاريخ ٠٩/٢٥/ ١٩٠٣م، وتوفى في أمريكا بتاريخ ٠٩/٢٣/ ١٩٧٩م وتم دفنه في باكستان، ومن أبرز مؤلفاته: "نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور" و"تفهيم القرآن" و"كيف تقام الحكومة الإسلامية" و"تدوين الدستور الإسلامي" و"مفاهيم إسلامية حول الدين والدولة" و"الخلافة والملك" و"نظام الحياة في الإسلام".

2 ينظر: القرشي، اليف الدين. رسالة ماجستير: الأستاذ أبو الأعلى المودودي ومنهجه في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص٣٩٧ إلى ٤٠٨

3 ينظر: هرماس، عبد الرزاق. علامة الهند أبو الأعلى المودودي مفسرا، ٢٠٢٠/٧/١٣م، https://www.arrabita.ma/blog/علامة-الهند-أبو-الأعلى-المودودي-مفسرا/

المسلمين ككل، ويقول أيضًا: ليس من الحق أن يُرمى رأي أحدًا إذا كان هذا الشخص ذو صواب؛ لأن الناس لم يؤيدوا رأيه، وإن الأمير أيضًا له أن يخالف جميع أعضاء الشورى وله أن يطبق رأيه، ولكنه لاحقًا عدل من رؤيته في دراسة لاحقه وهي "تدوين الدستور الإسلامي" حيث قال: لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تخالف رأي الجمهور[1].

وكان المودودي مهتم اهتمام كبيرًا في تفسير وتفهيم القرآن الكريم، ففي كتاب مبادئ أساسية لفهم القرآن للمودودي، كان يهدف بتعريف القارئ على الأشياء التي تعينه على فهم القرآن ومعانيه، وقدم منهج لدراسة القرآن، وقال فيه: أن كل من يريد أن يفهم القرآن فهمًا صحيحًا سواء آمن به أو لم يؤمن به، يجب أن يتخلى عن جميع التصورات والنظريات التي كانت في ذهنه من قبل، ويجعل دراسته بقصد فهم القرآن فهمًا واعيًا ونزيهًا؛ لأن الذين يدرسون القرآن وفي ذهنهم طائفه من التصورات لن يجدوا إلا تصوراتهم السابقة، أما من يريد دراسة القرآن دراسة تفصيلية شامله عليه في البداية أن يعرف القرآن معرفة إجمالية شاملة من خلال دراسته مره أو مرتين، وبعد ذلك على الدارس أن يدرس القرآن دراسة تفصيلية ويغوص في أعماق القرآن ويدرك أسراره، أما من يريد أن يتبين بوجهة نظر القرآن حول مسألة من مسائل الحياة، فمن الأحسن أن ينظر إلى ما كتب في هذه المسألة قديمًا وحديثًا[2]، بالإضافة إلى أنه من أعماله الكبيرة هو "تجديد أسلوب الدفاع عن الإسلام" عن طريق إنشاء علم الكلام الجديد لمواجهة التحدي التي أتت به الحضارة الغربية الحديثة، وكان المودودي يقدم أدلته من الأشياء العامة، وبأسلوب عقلي جذاب يستطيع فهمه عامة المسلمين والمشايخ والعلماء، وبلغة بسيطة ويسهل فهمها، ومجردة من مصطلحات علم الكلام، فلذلك لا تزال ادلته قوية علميًا ولا يمكن أن يقفوا أمامها "دعاة الفلسفات المادية الحديثة"[3].

وكان المودودي يستشهد بكتب أهل الكتاب في تفسيره لآية معينة، وذلك لأن القرآن الكريم هو كتاب هداية ربانية وليس كتاب سرد تاريخي، وإن الله تعالى عندما يذكر أهل الكتاب يشير إليهم، فيرى المودودي بأنه من الضروري بأن نرجع لكتبهم ونرى التفاصيل التاريخية والجرائم ونستشهد بها لتكون دليلًا عليهم، وتعد هذه الأدلة دليلًا على إعجاز القرآن الكريم؛ لأنه تناول غيب الماضي، وإن النقل عن كتب أهل

---

1 ينظر: معميش، عز الدين. الشورى بين النص والتاريخ، إسلامية المعرفة، ص٤٠ و٤١.

2 ينظر: المودودي، أبو الأعلى. المبادئ الأساسية لفهم القرآن، ص٢٦-٢٨.

3 ينظر: الترابي، اليف الدين. أبو الأعلى المودودي حياته ودعوته، ص٢٦٦.

الكتاب لا يخالف الإسلام مادام كان بعيدًا عن الأصول والفروع [1]، بالإضافة إلى الرجوع الى كتبهم من أجل إثبات تحريف كتبهم، والرد على اتهاماتهم الباطلة والكاذبة اتجاه الأنبياء، وللرد على قولهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم تعلم القرآن من أهل الكتاب [2]، واهتم المودودي بأسلوب التحقيق والمقارنة بين الأديان، بالإضافة إلى مطالعة دراسة كتب الأديان والفلسفات الأخرى، مثل: كتاب الهندوسية "الفيدات" و"جيتا" بالإضافة الكتب المتعلقة بفلسفة المذاهب الهندوسية، وكتب الديانة البوذية المترجمة باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى الإنجيل أيضًا من أجل فهم الديانة المسيحية، وكذلك الكتب المتعلقة بالديانة اليهودية "التلمود"، حتى أنه لم يقتصر على هذه الديانات فقط، بل أنه قرأ ما كتبه الدهريون والملحدون باسم العلوم الطبيعية، وقرأ لمعظم المفكرين الغربيين ونظرياتهم [3].

وحرص المودودي على حقوق أهل الذمة، خاصة عند استقلال باكستان، فألف رسالة ليضمن فيها حقوق أهل الذمة الموجودين في الدولة الإسلامية، وممكن أن تصبح هذه الرسالة بمثابة دستور للدول الإسلامية جميعًا؛ لتحافظ هذه الدول على حقوق الأقليات الموجودة فيها، وأعطى المودودي في رسالته حريتهم كما هو مذكور في الشريعة الإسلامية، حتى أنه أقر بأن يكون لأهل الأديان الأخرى الذين يعيشون في الدول الإسلامية مجلس نيابي مستقل، من أجل حل قضاياهم الاجتماعية وعرض وجهة نظرهم في الشؤون الإدارية للدولة، ويكون لهم في هذا المجلس الحرية الكاملة لهم عن طريق التصويت[4]، ويقول المودودي يجب على الدولة الإسلامية أن توفي بالعهد وأن يكون الوفاء بالعهد أساسًا لسياسة الحكومة الإسلامية الداخلية والخارجية [5]، وهذا يدخل في جانب العلاقات الدولية أيضًا فالدين الإسلامي يحرم الخيانة بالعهود.

ولقد كان المودودي يؤمن شرعية التفاعل مع الآخر والاستفادة منه، فهو في التشريع لم ينف رأي الفرد تمامًا، وإنما قننها وحدد وضيق إطار التشريع؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو المشرع الوحيد في الدولة، وإن المسلمين يجب أن يتبعون تشريعاته وقوانينه التي قدمها لهم من خلال الرسول صلى الله عليه وسلم، فجعل

---

1 ينظر: القرشي، اليف الدين. رسالة ماجستير: الأستاذ أبو الأعلى المودودي ومنهجه في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص٥٠٧ و٥١٠ و٥١١.

2 ينظر: المرجع نفسه، ص٥١٥.

3 ينظر: المرجع نفسه، ص٣٣٦ و٣٣٧.

4 ينظر: المودودي، أبو الأعلى. حقوق أهل الذمة، كتاب المختار، ص٢٢و٢٣.

5 ينظر: القرشي، اليف الدين. رسالة ماجستير: الأستاذ أبو الأعلى المودودي ومنهجه في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص٥١٠.

السيادة والحاكمية للقانون الإلهي، ودائرة التشريع تقوم من خلال توضيح الأحكام وهي أمور من الحياة الإنسانية التي صدر فيها حكمًا قاطعًا في القرآن والسنة، بالإضافة إلى القياس والاستنباط ودائرة التشريع الحر وهي الجزء التي سكتت عنه الشريعة ويجوز للإنسان أن يبدي رأيه في أمور ومسائل معينه شريطة بأن لا يخالف ذلك مع مبادئ الإسلام، بالإضافة إلى الاجتهاد [1]، فيجوز من خلال ذلك بأن نستفيد من أصحاب الحضارات والأديان الأخرى في حال كانت هذه الاستفادة لا تتعارض مع الدين الإسلامي.

المطلب الثاني: أهم الآثار والبصمات التي تركها الأستاذ المودودي في الحوار مع الآخر:

1. أثبت صلاحية الدين الإسلامي لكل زمان ومكان، من خلال مواجهته للحضارة الغربية، وتفسيره للقرآن الكريم الذي يعتبر دستور الحياة.
2. إن نظام الحكم الأمثل هو الشورى، وإن الشورى أساس العلاقات في الشريعة الإسلامية، فنستطيع من خلال رؤيته أن نحاور بها كل من ينادي ويؤمن بالديمقراطية، خاصة وإن مجلس الشورى من الممكن أن يكون عن طريق الانتخاب.
3. أثبت أن الدين الإسلامي دين متسامح ويتقبل الآخر، ويحفظ للآخرين حقوقهم.
4. إن أساس الدعوة الإسلامية قائم على الحوار وليس التدافع والجدل والمناظرة.
5. اتخاذ الصحافة كوسيلة من وسائل الحوار ونشر الدعوة الاسلامية.
6. قدم منهج لفهم القرآن للمسلمين وغيرهم ممن يرغبون في دراسة القرآن؛ وهذا يساعدنا في فهم مسألة معينة خاصة وإن كانت هذه المسألة تدور حول موضوع الحوار أو مسألة متنازع عليها، خاصة وإن القرآن يعتبر النموذج الأمثل للحوار.
7. جدد طريقة الدفاع عن الإسلام وجعله بأسلوب بسيط يتقبله العقل.
8. أثبت أن الدين الإسلامي لا يجرم الاستفادة والاطلاع على كتب الديانات الأخرى، بل أنه أثبت بأن الاطلاع على الأديان والفلسفات الأخرى تساعد المسلم على تدعيم حجته عند الاستدلال بها، فتكون حجة على أصحاب الديانات الأخرى، بشرط أن تكون هذه الحجة ليست مخالفة للإسلام.
9. اثبت بأنه يمكن الاستفادة والأخذ من الآخر في المسائل التي لم يصدر فيها تشريع أو نص ديني.

---

1 ينظر: المودودي، أبو الأعلى. الحكومة الإسلامية، تحقيق: أحمد أدريس، ص١٣١-١٣٣.

ونستخلص مما سبق بأنه يمكن الاستفادة من أبو الأعلى المودودي من خلال تطبيق الدستور الإسلامي الذي قدمه، لأن هذا الدستور يطبق الشريعة الإسلامية ويكفل للجميع حقوقه، سواء كان من المسلمين أو من الآخر، بالإضافة يمكن الاستعانة بمناهجه التي قدمها؛ من أجل مواجهة الآخر بالإضافة إلى الاستفادة منهم، ويجب اتخاذ السلوك الذي اتخذه وهو الاطلاع على الكتب الدينية للأديان الأخرى؛ من أجل تقديم الحجج وإثبات إعجاز القرآن الكريم الذي كان عنده إحاطة بالماضي، كما أنه من الممكن أن تكون الصحف ووسائل التواصل الحالية وسيلة للتواصل مع الآخر، وسبيل لنشر الدعوة الإسلامية بلغة سهله وبأسلوب عقلي بسيط، كما أنه بين أن محاربة الجمود والتقليد والقيام بالاجتهاد وإعمال العقل، هو أمر ضروري من أجل أن ننهض بأمتنا الإسلامية، وإن طبيعة الحياة تتطلب التعاون والاستفادة من الآخر، إلا إذا كانت الاستفادة من الآخر مخالفة للشرع ومضرة للإنسان، فلو ننظر للغرب وسبب تطورهم ونهوض حضارتهم الحالية سنجد أن السبب هو الاستفادة والأخذ من علوم المسلمين، بالإضافة إلى أن نظام الحكم السياسي حاليًا قائمًا على الحوار بينهم وبين شعوبهم؛ مما حقق لهم تطورًا كبيرًا وتقدمًا، على عكسها في السابق عندما كانت الكنيسة هي المسيطرة على السلطة ومنغلقة بذاتها وبعلومها وتأخذ رأيها بشكل منفرد دون استشارة شعبها؛ حيث كانت ذلك الوقت كانت تعاني من تخلف وانحراف شديد، أما الحضارة الإسلامية إن أحد أسباب انحطاطها هي عزلتها وانغلاقها بذاتها وعلومها واستعمار الغرب لها، والابتعاد عن الاجتهاد وعن نظام الشورى وإبعاد الأمة من حقها في تقرير مصيرها، وسيطرة النظام السلطوي المستبد المستفرد برأيه على الحكم.

الخاتمة:

وأخيرًا، وصلنا في ختام هذه الورقة البحثية، التي تدرس الحوار السياسي في المنظور الإسلامي دراسة تاريخية تحليلية، ومررنا في هذه الدراسة على أربع مباحث وهي ماهية الحوار السياسي ومشروعيته، ودور الحوار السياسي في نظام الحكم ا في الإسلام، والحوار السياسي الإسلامي مع الآخر وأبعاد ومجالاته وضوابطه، وأخيرًا نماذج من العلماء المسلمين الذين أكدوا على ضرورة الاستفادة من الآخر، فلاحظنا العديد من النتائج لهذه الدراسة، ومنها:

- إن الحوار السياسي في الدول الإسلامية يجب أن يبتدئ من الداخل أولاً؛ لأنه لا يمكن أن ينجح الحوار السياسي خارج الدولة مادامت الدولة من داخلها متمزقة، فقوة الحوار الداخلي يعطي الدولة قوة لمواجهة الحوار الخارجي.
- إن نظام الحكم السياسي القائم على الشورى يعتمد بشكل رئيسي على الحوار السياسي، فالأمة الإسلامية عندما كان نظام الحكم لديها قائمًا على الشورى كانت متوحدة وقوية، بالإضافة إلى أنها كانت مزدهرة ومتقدمة.

- على كل دولة من دول العالم الإسلامي أن تستعيد نظام الشورى وتقيم الحوار السياسي الوطني؛ لأن ذلك يساهم في تماسك الدولة ويزيد من قوتها وتقدمها، ومن بعد ذلك تقيم حوار سياسي مع الدول الإسلامية جميعها حتى يصبح لدى الأمة الإسلامية رؤية واحدة ومصالح مشتركة يستطيعون من خلالها تحقيق الوحدة والازدهار.
- إن نظام الحكم الدائري القائم عن طريق الإمامة والشورى هو النظام الأمثل على مستوى العالم ككل؛ لأنه يكفل للفرد حريته، ويجعل الإمام أو الحاكم في وسط الأمة وقريب من الأمة، فبالتالي يصبح الحاكم على معرفة تامة لما يعيشه شعبه، بالإضافة إلى أن جميع الأمور كانت في أيدي أصحاب الخبرة والصفوة في الأمة.
- إن الدول الحالية التي يوجد لديها مجلس شورى في الحضارة الإسلامية أكثر تقدمًا وتماسكًا وأمنًا من الدول الإسلامية الأخرى.
- إن توازن القوى يجعل هناك حوار سياسي حقيقي مع الآخر؛ لأن توازن القوى ينتج عنه خوف الطرفين من بعضهما، وبالتالي يحدث السلم الذي يأتي من بعده الحوار السياسي الحقيقي، وليس كما يروج له في بعض الحوارات السياسية التي هي في حقيقتها تفاوض واستسلام وخضوع.
- جميع مجالات الحوار السياسي مع الآخر التي تصدرت الحديث الدولي في الوقت الحالي، قام الدين الإسلامي بحلها منذ أكثر من ١٤ قرنًا.
- إن الأستاذ المودودي حث على الاجتهاد وإعمال العقل والانفتاح على الآخر والاستفادة منه، بشرط ألا يكون ذلك مخالف للشريعة الإسلامية والكليات الخمس؛ لأن الاستفادة من الآخر والحوار معهم يساهم في ازدهار الحضارة الإسلامية وتقدمها.

REFERENCES (المصادر والمراجع)

[1] Ibn al-manẓ ūr, Lisān al-□Arab, taḥqīq : □Abd Allāh □Alī al-kabīr wa-ākharūn, al-Qāhirah : Dār al-Ma□ārif, D. Ṭ, 1981m.

[2] al-Rāzī, Zayn al-Dīn. Mukhtār al-ṣiḥāḥ, taḥqīq : Yūsuf al-Shaykh, Bayrūt : al-Maktabah al-□Aṣrīyah, ṭ 5, 1999m.

[3] Ibn Khaldūn, □Abd al-Raḥmān. muqaddimah Ibn Khaldūn, taqdīm : al-Brūfisūr Johann Krīstūf byrghl, Landan : Dār al-Warrāq, ṭ 1, 2022m.

[4] al-Bakkār, □Abd al-Qādir Maḥmūd. al-niẓ ām al-siyāsī fī al-Islām, al-Qāhirah : Dār al-Salām, Ṭ1, 1999M.

[5] al-Turābī, alyf al-Dīn. Abū al-A□lá al-Mawdūdī ḥayātuhu wa-da□watuhu, al-Kuwayt : Dār al-Qalam, ṭ 1, 1987m.

[6] al-Tuwayjirī, □Abd al-□Azīz ibn □Uthmān. Wasaṭ īyat al-Islām wsmāḥth wa-da□watuhu lil-Ḥiwār, al-Mamlakah al-□Arabīyah al-Sa□ūdīyah : Jāmi□at al-Imām Muḥammad ibn Sa□ūd al-Islāmīyah, D. Ṭ, 2004M.

[7] Ḥasan, Muḥammad Khalīfah. al-Ḥiwār mnhjan wthqāftan, Qaṭ ar : Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu□ūn al-Islāmīyah bi-Dawlat Qaṭ ar, ṭ 1, 2008m.

[8] al-Khaṭ īb, □Abd al-Karīm Yūnus. al-tafsīr al-Qur□ānī lil-Qur□ān, al-Qāhirah : Dār al-Fikr al-□Arabī, D. Ṭ, D. t, j5.

[9] al-Dajānī, Aḥmad Ṣidqī. al-Ḥiwār al-□Arabī al-Ūrūbbī wwjhh naẓ ar □Arabīyah wa-wathā□iq, al-Qāhirah : Ma□had al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-□Arabīyah, D. Ṭ, 1976m.

[10] al-Zuḥaylī, Wahbah. Qaḍāyā al-fiqh wa-al-fikr al-mu□āṣir, Dimashq : Dār al-Fikr, ṭ 1, 2006m.

[11] al-Sāmarrā□ī, Nu□mān □Abd al-Razzāq. al-niẓ ām al-siyāsī fī al-Islām, al-Riyāḍ : Maktabat al-Malik Fahd al-Waṭ anīyah, ṭ 2, 2000m.

[12] al-Saqqār, Muḥammad ibn Maḥmūd. al-Ḥiwār ma□a atbā□ al-adyān "mashrū□īyatuhu wa-ādābuh", al-Mamlakah al-□Arabīyah al-Sa□ūdīyah : Rābiṭ at al-□ālam al-Islāmī, D. Ṭ, D. t.

[13] Sharārah, Majdī □Abd Allāh. al-Ḥiwār al-ijtimā□ī ka-adāh li-ta□zīz al-tanmiyah al-iqtiṣ ādīyah wa-al-Ijtimā□īyah, Miṣr : Mu□assasat Frīdrīsh Ībirt, D. Ṭ, 2016m.

[14] al-Ṣallābī, □Alī Muḥammad. Tārīkh al-khulafā□ al-Rāshidīn 2 : sīrat Amīr al-Mu□minīn □Umar ibn al-khiṭ āb shakhṣ īyatuhu wa-□aṣ ruh, al-Qāhirah : Mu□assasat Aqra□u, ṭ 1, 2005m.

[15] al-Ṣallābī, □Alī Muḥammad. Tārīkh al-khulafā□ al-Rāshidīn 4 : sīrat Amīr al-Mu□minīn □Alī ibn Abī Ṭālib shakhṣ īyatuhu wa-□aṣ ruh, al-Qāhirah : Mu□assasat Iqra□, ṭ 1, 2005m.

[16] -al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. Jāmi□ al-Bayān □an Ta□wīl āy al-Qur□ān, taḥqīq : Bashshār □Awwād Ma□rūf wa-ākharūn, Bayrūt : Mu□assasat al-Risālah, ṭ 1, 1994, m2.

[17] al-□Ashmāwī, □Abd al-Wahhāb. fī al-fiqh al-siyāsī al-Islāmī, al-Qāhirah : Dār al-Shurūq, ṭ 1, 1998m.

[18] al-□Umarī, Akram Ḍiyā□. al-mujtama□ al-madanī fī □ahd al-Nubūwah khaṣ ā□iṣ uhu wa-tanẓ imātihi al-ūlá, al-Mamlakah al-□Arabīyah al-Islāmīyah : al-Jāmi□ah al-Islāmīyah bi-al-Madīnah al-Munawwarah, ṭ 1, 1983m.

[19] al-□Īd, Sulaymān ibn Qāsim. al-niẓ ām al-siyāsī fī al-Islām, al-Mamlakah al-□Arabīyah al-Sa□ūdīyah : Dār al-waṭ an lil-Nashr wa-al-Tawzī□, ṭ 1, 2002m.

[20] al-Māwardī, Abū al-Ḥasan ibn □Alī ibn Muḥammad. al-aḥkām al-sulṭ ānīyah, taḥqīq : Aḥmad Jād, al-Qāhirah : Dār al-ḥadīth, D. Ṭ, 2006m.

[21] majmū□ah mu□allifīn, al-Ḥiwār al-Waṭ anī Dalīl llmmārsyn, tarjamat : strātyjyk Ajindat, Suwīsirā : Mu□assasat byrghhwf, D. Ṭ, 2017m.

[22] Muḥammad al-Ṭāhir. Maqāṣ id al-sharī□ah al-Islāmīyah, taqdīm : Ḥātim Bawsamah, al-Qāhirah : Maktabat al-Iskandarīyah, D. Ṭ, 2011m.

[23] Mardāwī, □Alā□ al-Dīn Abū al-Ḥasan, al-Inṣ āf min ma□rifat al-rājiḥ min al-khilāf, Bayrūt : Dār Iḥyā□ al-Turāth al-□Arabī, ṭ 1, D, t, j4.

[24] Manāhij Jāmi□at al-Madīnah al-□Ālamīyah, al-siyāsah al-shar□īyah, Mālīziyā : Jāmi□at al-Madīnah al-□Ālamīyah, D. Ṭ, D. t, Ṣ, 2008m.

[25] al-Mawdūdī, Abū al-A□lá. al-Ḥukūmah al-Islāmīyah, taḥqīq : Aḥmad Idrīs, al-Qāhirah : al-Mukhtār al-Islāmī lil-Ṭab□ wa-al-Nashr wa-al-Tawzī□, ṭ 2, 1980M.

[26] al-Mawdūdī, Abū al-A□lá. al-mabādi□ al-asāsīyah li-fahm al-Qur□ān, al-Qāhirah : Dār al-Turāth al-□Arabī lil-Ṭibā□ah wa-al-Nashr, D. Ṭ, D. t.

[27] al-Mawdūdī, Abū al-A□lá. Ḥuqūq ahl al-dhimmah, Kitāb al-Mukhtār, D. Ṭ, D. t.

الأبحاث العلمية:

[28] Khalīfī, Bashīr. al-Muhājirūn al-Muslimūn fī al-Gharb bayna Iltizāmāt al-huwīyah al-dīnīyah wa-muqtaḍayāt al-muwāṭ anah, taḥrīr : □Izz al-Dīn Ma□amīsh, Qaṭ ar, 2019m.

[29] al-Sā□ūrī, Ḥasan □Alī. al-Ḥiwār al-Waṭ anī al-Sūdānī : al-tajārib wa-al-ma□ālāt, al-Majallah al-Sūdānīyah li-Dirāsāt al-ra□y al-□āmm, 2014m, □4, ṣ 7-36.

[30] al-Sharīf, Riḥāb □Abd al-Raḥmān. Manhaj al-Ḥiwār al-siyāsī fī al-Islām : dirāsah namūdhajīyah li-manhaj al-Ḥiwār fī Dawlat al-Rasūl ṣallá Allāh □alayhi wa-sallam, ishrāf : Zakarīyā Bashīr Imām, Risālat mājistīr, al-Sūdān : Jāmi□at Umm Durmān al-Islāmīyah.

[31] al-Shaykh, Nāṣir ibn □Alī. □aqīdat ahl al-Sunnah wa-al-jamā□ah fī al-ṣaḥābah al-kirām Raḍī Allāh □anhum, Risālat duktūrāh, al-Riyāḍ : Maktabat al-Rushd, ṭ 3, 2000m, j2.

[32] □Abd al-Khāliq, □Abd al-Raḥmān. al-Shūrá fī ẓill Niẓām al-ḥukm al-Islāmī, al-Kuwayt : Dār al-Qalam lil-Nashr wa-al-Tawzī□, 1997m.

[33] □Abd al-Salām, Ja□far, wa-ākharūn. al-Muslimūn wa-al-ākhar : Usus ltbādl al-Ḥiwār wa-al-ta□āwun al-Sulamī, al-Qāhirah : Silsilat fikr al-muwājahah, 2006m, □20.

[34] al-Qurashī, alyf al-Dīn. Risālat mājistīr : al-Ustādh Abū al-A□lá al-Mawdūdī wa-manhajuhu fī al-Qur□ān al-Karīm, ishrāf : Aḥmad Aḥmad Ghalwash, Makkah al-Mukarramah : Jāmi□at Umm al-Qurá, 1402-1403h.

[35] Ma□amīsh, □Izz al-Dīn. al-Shūrá bayna al-naṣṣ wa-al-tārīkh, Islāmīyah al-Ma□rifah, 2016m, □83, ṣ 12-50.

[36] المراجع الالكترونية:

- خيتي، ***عماد الدين. جهاد لا إفساد -٣-***، ٢٠١٥/١٢/٣٠، http://islamsyria.com/index.php?/site/show_articles/7664

- khyty, □Imād al-Dīn. Jihād lā ifsād 3, 30/12/2015, http://islamsyria.com/index.php?/site/show_articles/7664

- هرماس، عبد الرزاق. **علامة الهند أبو الأعلى المودودي مفسرا**، ٢٠٢٠/٧/١٣م، https://www.arrabita.ma/blog/علامة-الهند-أبو-الأعلى-المودودي-مفسرا/

- Harmās, □Abd al-Razzāq. □allāmat al-Hind Abū al-A□lá al-Mawdūdī mufassiran, 13/7 / 2020m, https://www.arrabita.ma/blog/علامة-الهند-أبو-الأعلى-المودودي-مفسرا/